الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

في تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير

فعالية التدقيق الداخلي في البنوك

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر" وكالة سيدي لخضر" . مستغانم .

من إعداد الطالبة:

طاهري سليمة

تحت إشراف الأستاذ:

بوزيد سفيان

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	وهراني مجدوب	أستاذ محاضر (أ)	جامعة مستغانم
مقررا	بوزيد سفيان	أستاذ محاضر (ب)	جامعة مستغانم
مناقشا	بوزيان العجال	أستاذ محاضر (ب)	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2017/2016

الإهداء

الحمد لله الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم ووفقنا في هذا ولم نكن إليه لولا فضل الله علينا أما بعد:

اهدي هذا العمل إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات إلى اغلي إنسان في هذا الوجود" أمي" الحبيبة ، إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح والقوة وأوصلني إلى ما انأ علية " أبي "الكريم رحمه الله وادخله فسيحة جنانه .

إلى من شاركوني تفاصيل الحياة وأمضيت معهم اسعد الأوقات

إلى دفئ البيت وسعادته

إلى كل إخوتي الأعزاء

إلى أصدقائي الأوفياء

إلى كل باحث وطالب علم

إلى من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلمي

" سليمة طاهري "

بعد الحمد والشكر للمولى عز وجل لتوفيقه لي لإتمام هذا العمل

كما أتقدم بجزيل الشكر و الامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تدليل ما واجهناه من صعوبات ، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف" بوزيد سفيان " الذي لم يبخل علي بتوجيهه ونصائحه القيمة التي كانت عونا لي في اتمام في هذا البحث

إلى كل من مد يد العون والمساعدة لي بالاخص امي

إلى مدير المكتبة وموظفيه

إلى وكالة سيدي لخضر بنك الفلاحة والتنمية الريفية التي زودتنا بكافة المعلومات في انجاز هذا البحث .

قائمة الفهرس :

الموضوع	رقم الصفحة
قائمة الفهرس	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
المختصرات	
الإهداء	
الشكر والتقدير	
مقدمة عامة	02
الفصل الأول : الإطار النظري للتدقيق الداخلي	
تمهيد	04
المبحث الأول : أساسيات التدقيق الداخلي	05
المطلب الأول : مفهوم التدقيق الداخلي ومراحل تطوره	05
المطلب الثاني :أهمية وأهداف التدقيق الداخلي	08
المطلب الثالث :أنواع ومعايير التدقيق الداخلي	10
المبحث الثاني : المحددات الوظيفية للتدقيق الداخلي	14
المطلب الأول : خدمات التدقيق الداخلي والعناصر المشتركة في تنفيذه	14
المطلب الثاني : وسائل التدقيق الداخلي	16
المطلب الثالث :العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وأوجه الشبه بينهم	18
المبحث الثالث :الإطار العام للرقابة الداخلية	21
المطلب الأول :مفهوم وأهداف وخصائص وأنواع الرقابة الداخلية	21
المطلب الثاني :طرق فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية	24

المطلب الثالث :نظام الرقابة الداخلية وإجراءات التقييم	26
خلاصة الفصل الأول	28
الفصل الثاني :التدقيق الداخلي وفعاليته في البنوك	
تمهيد	30
المبحث الأول :ماهية البنك	31
المطلب الأول :نشأة ومفهوم البنك	31
المطلب الثاني : أهداف ووظائف البنك	33
المطلب الثالث :خصائص ومصادر تمويل البنك	35
المبحث الثاني :التدقيق الداخلي في القطاع البنكي	36
المطلب الأول : طبيعة التدقيق الداخلي واعتباراته التدقيقية الخاصة بالعمل البنكي	36
المطلب الثاني :أسس ومتطلبات التدقيق ودوره في إعادة أنظمة الرقابة الداخلية بالبنك	40
المطلب الثالث : أهمية وأهداف وعناصر التدقيق الداخلي في البنوك	42
المبحث الثالث : مساهمة المدقق الداخلي في تحسين وضعية البنك	45
المطلب الأول : مؤهلات ومبادئ المدقق الداخلي في البنك	45
المطلب الثاني : مقومات التدقيق الداخلي في البنوك	49
المطلب الثالث :خطة وإجراءات التدقيق الداخلي في البنوك الجزائرية	50
خلاصة الفصل الثاني	54
الفصل الثالث : التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	
تمهيد	56
المبحث الأول : عرض حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	57
المطلب الأول : تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	57
المطلب الثاني : مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في المحيط المصرفي	63
المطلب الثالث : أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	63
المبحث الثاني : تقديم وكالة سيدي لخضر	64
المطلب الأول : التعريف بالوكالة سيدي لخضر	64
المطلب الثاني : دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في وكالة سيدي لخضر	65
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة سيدي لخضر	65
المبحث الثالث : خطوات وإجراءات التدقيق الداخلي على مستوى البنك BADR	69
المطلب الأول : تعريف التدقيق الداخلي وأهدافه على مستوى البنك	69

المطلب الثاني : المعايير الخاصة بالممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في بنك BADR	70
المطلب الثالث : خطوات وإجراءات الرقابة الداخلية على مستوى المجموعة وتحليلها في BADR	74
خلاصة الفصل	80
خاتمة عامة	80
قائمة المراجع	82
الملاحق	85
ملخص الدراسة	91

قائمة الجداول :

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
1 . 1	تطور مفهوم ووظائف وأهداف التدقيق الداخلي	08

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1 . 1	أنواع التدقيق الداخلي	
1 . 2	العلاقة المشتركة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	
1 . 2	الهيكل التنظيمي لدائرة التدقيق الداخلي للبنك	
1 . 3	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	

قائمة المختصرات :

الدلالة	المعنى
IIA	المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين
IFACI	المعهد الفرنسي للمدققين والمستشارين الداخليين

مقدمة عامة:

تسعى الأنظمة العالمية دائما إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بتوفير أحسن الشروط المناسبة والملائمة لنمو الاقتصاد على وجه العموم ، والجانب المالي والمصرفي على الخصوص إذ أصبح هذا الأخير يمثل الجزء الأعظم والركيزة الأساسية لهذه الأنظمة لما تحتله من مكانة خاصة وأنها تساهم في عملية استثمار المشاريع الكبرى .

ولتجنب أي خلل في هذا النظام الذي سيؤثر بالضرورة على كامل الاقتصاد الوطني لابد من وجود نظام بنكي فعال في مساهمته لتوفير الموارد المالية الضرورية واللازمة لمواجهة أي عجز مالي يتطلبه النشاط الاقتصادي وذلك نظرا لطبيعة عمل البنك .

ولكي يكون أي قطاع اقتصادي فعال في نتائجه يجب أن يستند إلى نظام قوي خاصة البنوك ، ولهذا تطور التدقيق الداخلي بوسائل وإجراءات ساعدته في تنفيذ مهامه وأهدافه بحيث يتم التركيز على جهود إدارته نحو المجالات الأكثر خطورة وذات الأهمية الكبرى في المنشاة ، إن إدارات البنوك هي أكثر المؤسسات احتياجا إلى تطبيق إجراءات التدقيق الداخلي وفق ما تفرضه المعايير الدولية والتي نصت عليها المنظمات المهنية العالمية (لجنة بازل) وهي الجهة المعنية بالرقابة على البنوك في مختلف دول العالم . وكذلك يعتبر نظام الرقابة الداخلية احد أهم الإجراءات التي تتخذها البنوك في مواجهة المخاطر والحد منها ، حيث أن وضع نظام رقابة داخلية يمتاز بالكفاءة والفاعلية ، ويتم تطبيقه من قبل الأفراد والإدارة ،و يشكل حماية للمنشاة من المخاطر التي تواجهها ويقلل احتمالية التعرض لها إلى حد ممكن . و قد أولت الجهات التشريعية والمنظمات الدولية موضوع الرقابة الداخلية اهتماما بالغا ، حيث وضعت لجنة بازل المعنية بالرقابة على أعمال البنوك المركزية إطار لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية وطلبت من البنوك الالتزام به . كما ركزت البنوك في مختلف الدول على هذا الموضوع من خلال التشريعات والقوانين المنظمة للعمل المصرفي .

ولهذا يعمل التدقيق الداخلي على حماية أصول البنك وكذلك تصحيح الإجراءات الرقابية الموضوعة من طرف الإدارة من خلال قيام المدقق الداخلي بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية بالاستعانة بمجموعة من الوسائل وفق عدة مراحل وصولا إلى التقييم النهائي لها بإعطاء نصائح للبنك وتعاليق حول العمليات المالية.

ومن خلال هذا البحث نجيب على التساؤل الرئيسي التالي :

كيف يساهم التدقيق الداخلي في تحسين وضعية البنوك ؟

وانطلاقا من الإشكالية يمكن طرح بعض الأسئلة الفرعية نوجز فيما يلي :

1) ـ ما المقصود بالرقابة الداخلية والتدقيق البنكي ؟ وما هي البنوك ؟ وما هي وظائفها ؟

2) ـ ما هو التدقيق الداخلي ، معاييره ، أنواعه ، وخدماته ووسائله ؟

3) ـ ما هي مكانة التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ؟ وما هي إجراءاتها ؟

وللإجابة على التساؤلات ارتأينا إلى طرح بعض الفرضيات التي ستكون منطلق الدراسة وهي كالأتي :

1) ـ التدقيق الداخلي يسمح بالتأكد من صحة البيانات والاعتماد عليها .

2) ـ تتمثل معايير التدقيق الداخلي في السمات والأداء ومراقبة التنفيذ .

3) ـ تطبيق التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية يضمن السير الحسن والشفافية.

أسباب اختيار الموضوع :

هناك جملة من الأسباب دفعتنا لاختيار دراسة هذا الموضوع منها :

ـ بحكم تخصصنا الذي له علاقة بالموضوع " تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير " .

ـ قيمة وأهمية هذا البحث .

ـ نظرا لنقص مراجع التدقيق البنكي في المكتبة .

أهمية البحث :

نظرا للتطورات الاقتصادية السريعة والدور الذي تلعبه البنوك في دفع عجلة الاقتصاد جاءت أهمية هذه الدراسة التي تكمن في التعريف بأسس كل من وظيفة التدقيق الداخلي والتدقيق البنكي . إضافة إلى تعريف فعالية التدقيق في نشاط البنوك ومحاولة معرفة مدى التطابق بين الجانب النظري والواقعي .

المنهج المستخدم :

للإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى النتائج المرجوة اعتمدنا المزج بين المنهج الوصفي في الجانب النظري لصياغة البحث المكتبي والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي .

تقسيم الدراسة :

لقد تقسيم البحث إلى جانبين :

الجانب النظري الذي تم تقسيمه إلى فصلين :

الفصل الأول : الإطار النظري للتدقيق الداخلي

الفصل الثاني : التدقيق الداخلي وفعاليته في البنوك

أما الجانب التطبيقي تم تقسيمه إلى فصل واحد :

الفصل الأول : التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تمهيد:

هو فصل أردناه أن يكون للإحاطة بموضوع التدقيق الداخلي حيث نستعرض أولا مفاهيم عامة حول التدقيق الداخلي ومراحل تطوره التي كانت الأكبر قبولا واستخداما وأهميته وأهدافه وأنواعه ومعاييره التي يجب احترامها عند القيام بأي نشاط تقييمي ، ونستعرض ثانيا المحددات الوظيفية للتدقيق الداخلي المتمثلة في خدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي ووسائله وعلاقته بالتدقيق الخارجي .

المبحث الأول : أساسيات التدقيق الداخلي

المبحث الثاني : المحددات الوظيفية للتدقيق الداخلي

المبحث الثالث : الإطار العام للرقابة الداخلية

المبحث الأول: أساسيات التدقيق الداخلي

يعد التدقيق الداخلي حديثا بالمقارنة مع التدقيق الخارجي وقد لقي قبولا كبيرا في الدول المتقدمة ومع تطور المصارف أصبح من الضروري تطوير التدقيق الداخلي وتوسيع نطاق عمله بحيث يستخدم كأداة لفحص وتقويم مدى فاعلية الأساليب الرقابية وإمداد الإدارة بالمعلومات.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي ومراحل تطوره

الفرع الأول: مفهوم التدقيق الداخلي

لقد تعددت الجوانب التي تم التطرق إليها في تعاريف التدقيق الداخلي وهذا باختلاف الهيئات والأطراف الصادرة عنها ورغم الاختلاف الشكلي بين هذه المفاهيم إلا أنها تصب في نفس الهدف وسنحاول فيما يلي إظهار بعض التعاريف للتدقيق الداخلي :

1 ـ عرف المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين (IIA) نشرته التي أصدرها عام 1971 على انه :

"نشاط تقييم مستقل نشا داخل المؤسسة تعمل على مراجعة النواحي المحاسبية والمالية والأعمال الأخرى كخدمة للإدارة وهو وسيلة رقابة إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى ".

2 ـ يشير التعريف الجديد لمعهد المدققين الداخليين (IIA) على انه :

" نشاط مستقل تأكيد موضوعي واستشاري مصمم لزيادة قيمة المنظمة وتحسين عملياتها ومساعدتها على انجاز أهدافها بواسطة تكوين مدخل منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم ".[1]

3 ـ عرف المعهد الفرنسي للمدققين والمستشارين الداخليين (IFACI) على انه :

" التدقيق الداخلي عبارة عن وظيفة ، خبرة مستقلة موجودة داخل المؤسسة وهذا لمساعدة المديرية لأجل المراقبة العامة لنشاطاتها إلا انه كان من الأجدر التكلم عن وظيفة تقويم لنظام بدلا من خبرة وهذا رغم أنها مهنة لها تقنياتها ومنهجياتها ووسائلها الخاصة وطبيعة عمل وأهداف تشابه إلى حد كبير طبيعة عمل بعض المهن الحرة (مهنة خبرة) كالتدقيق أو مفتش الحسابات .[2]

4 ـ يعد التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي ترتكز عليها المؤسسات فقد عرف بأنه:

" مجموعة من الأنظمة أو أوجه نشط مستقل داخل المؤسسة تنشئه الإدارة بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية والتأكد من كفاية الاحتياط المستخدمة لحماية أصول وممتلكات المشروع والتحقق من إتباع الموظفين للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم وقياس صلاحية تلك

[1]. احمد حلمي جمعة، التدقيق الداخلي والحكومي، دار الصفاء للنشر، عمان، 2010، ص46.

[2].Manuel de k .p.m. g ، "audit service manuel ، "francise ، mai 1995 ، p 3.

الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء مهامها واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها وذلك حتى تصل المؤسسة إلى درجة الكفاءة الإنتاجية القصوى في ضوء القدرات الحالية .[1]

5 ـ التدقيق الداخلي عبارة عن :" وظيفة داخلية تابعة لإدارة المنشاة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبة لتقييم مدى توافق النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو العمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية ".[2]

6 ـ ويعرف كذلك على انه :" نشاط وظيفي يؤسس داخل المنظمة لتقييم أنشطتها ومدى تطبيق الأنظمة المالية والمحاسبية فيها وكذا التزام العاملين في كافة المستويات الإدارية بالسياسات والخطط والإجراءات الموضوعة من قبل الإدارة لزيادة الفاعلية وتحسين الأداء ويهدف التدقيق الداخلي عموما إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية بأقل التكاليف وتقديم لدعم المعلومات للإدارة العليا ".[3]

ويلاحظ من جميع التعاريف السابقة أن وظيفة التدقيق الداخلي من اعم واشمل من مجرد التدقيق المالي والمحاسبي وإنما تمتد لتشمل المجالات الإدارية والتشغيلية كتقييم والسياسات والإجراءات واقتراح السبل المناسبة لتطويرها وتقييم الالتزام من جانب الموظفين وحسن استغلال الموارد والكفاءة .

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج خصائص التدقيق الداخلي هي :

ـ التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة عن بقية الأنشطة والعمليات التي تخضع لفحص وتقييم المدقق الداخلي وهذه الاستقلالية تدل على موضوعية نتائج المدقق الداخلي ومدى قبولها والاعتماد عليها .

ـ تختص وظيفة التدقيق الداخلي بمهمة فحص وتقييم جميع الأنشطة في المؤسسة.

ـ أداة رقابية تعرض تقييم السياسات والإجراءات الإدارية المرسومة .

ـ التدقيق الداخلي وظيفة استشارية لاقتراح التحسينات اللازمة لإدخالها .[4]

[1] . خالد راغب الخطيب، مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية ،مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان ، 2010 ، ص ص120. 130 .

[2] . المجتمع العربي للمحاسبين، مفاهيم التدقيق المتقدمة، عمان، 2001، ص 227.

[3] . فريد صالح ، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني لمهنة التدقيق في الجزائر، سكيكدة ، 2010/12/11 ، ص 16 .

[4] . احمد مخلوف محمد ، المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك ، التجارة الأردنية ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006 ، ص 50 .

الفرع الثاني : مراحل تطور التدقيق الداخلي

الجدول (1 . 1): يوضح تطور مفهوم ووظائف وأهداف التدقيق الداخلي

مرحلة تطور التدقيق الداخلي	المرحلة الأولى : الأربعينيات . الخمسينيات	المرحلة الثانية : التسعينات . الثمانينات	المرحلة الثالثة: التسعينات . الوقت الحالي
طبيعة وظيفة التدقيق الداخلي	أداة ووقاية وحماية	أداة وقاية أداة إنشائية	أداة رقابة وأداة إنشائية واستشارية وتوفير المعلومات للإدارة العليا ولجنة التدقيق
نطاق عمل التدقيق الداخلي	العمليات المالية والمحاسبية	جميع عمليات المنشاة	جميع العمليات وإدارة المخاطر والحوكمة
أهداف عملية التدقيق	رقابة الالتزام ورقابة الناحية المالية والمحاسبية	رقابة الالتزام وتقييم الأداء وتقديم المقترحات	رقابة الالتزام وتقديم المقترحات وتقييم العمليات إدارة المخاطر و الحوكمة
مدخل عملية التدقيق	التحقق من صحة العمليات المالية	التحقق وتقييم الكفاءة والفعالية	التحقق والتقييم والتدقيق على أساس المخاطر
التبعية	المدير المالي	إدارة المنشاة	لجنة تحقيق
التبليغ		الإدارة العليا	لجنة التدقيق ومجلس الإدارة

المصدر : كيرزان ، فاتن حنا ، مدى إدراك الإدارة العليا في المصارف السورية لأهمية المراجعة الداخلية في زيادة قيمة العمليات المصرفية وتحسينها، رسالة ماجستير في المحاسبة ، دمشق،2010 ، ص 55 .

المطلب الثاني : أهداف وأهمية التدقيق الداخلي

يهدف التدقيق الداخلي إلى اكتشاف التلاعب والاختلاسات والغش بإضافة إلى أن له أهمية بارزة على مستوى المؤسسة .

الفرع الأول : أهداف التدقيق الداخلي

إن الغرض من التدقيق الداخلي هو مساعدة جميع أعضاء إدارة المؤسسة على تأدية مسؤولياتهم بطريقة فعالة وذلك بتزويدهم بتحاليل موضوعة للبيانات وبتقارير دقيقة وصحيحة عن نشاط المؤسسة بوجه عام وبصفة خاصة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هي : الفحص ، التقييم ومراقبة التنفيذ .

1 ـ الفحص :

الفحص يشمل السجلات المحاسبية ومراقبة الأصول والتحقق من التقارير لتسيير النواحي التشغيلية في المؤسسة واتخاذ القرارات اليومية التي لن تكون سليمة إلا إذا كانت مبنية على تقارير صحيحة .

2 ـ التقييم :

بعد فحص السجلات المحاسبية والتقارير يستطيع المدقق الداخلي أن يقيم النظام ويقترح التعديلات المناسبة ويقيم النظام رقابة داخلية ومن جهة نظر النظام المحاسبي بإمكان النظام أن يمد الإدارة ب :

ـ المعلومات الكافية والدقيقة .

ـ المحافظة على موارد المؤسسة من الضياع والسرقة أو الاختلاس أو الإهمال .

ـ المراقبة على جميع الخطوات التشغيلية .

ـ تقييم الكفاءة المحاسبية من وجهة نظر فعالية الإجراءات المتبعة .

3 ـ مراقبة التنفيذ :

للمراقبة تطبيق النظام والسياسات الموضوعية لابد من الملاحظة وفحص السجلات والتقارير المعدة والتأكد من أن العمل قد تم كما هو مرسوم له .[1]

[1] . بودالي فاطمة وعدالة خيرة ، الرقابة والمراجعة الداخلية في المؤسسة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ، تخصص مالية ، كلية العلوم التجارية ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ، مستغانم ، دفعة 2011/2010 ، ص ص 24 ، 25 .

الفرع الثاني : أهمية التدقيق الداخلي

تطور التدقيق الداخلي مع تزايد الحاجة إليه كأداة رقابية تساعد المسئولين في إدارة الأعمال والمشاريع في تحقيق إشباع اكبر قدر ممكن من احتياجات ذوي المصالح المختلفة التي تستخدم القوائم المالية وتعتمد عليها في رسم السياسات واتخاذ القرارات الإستراتيجية ومن هذه الفئات نجد كل من :

. إدارة المؤسسة :

وتعتبر المستفيد الأول من عملية المراجعة ، فهي تطلعها على النقائص الموجودة في نظام الرقابة الداخلية واتخاذ القرارات المناسبة على ضوء معطياتها .

. المستثمرون :

تمكنهم نتائج المراجعة من اتخاذ قراراتهم بشان الاستثمار في المؤسسة أو عدم المغامرة بأموالهم .

. البنوك والدائنون الآخرون :

يعتبر تقرير المراجع مرجعا هاما لمختلف الدائنين للمؤسسة من خلال معرفتهم مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة ودرجة السيولة لاتخاذ القرار المناسب في كيفية التعامل مع المؤسسة مستقبلا .

. إدارة الضرائب :

وهذا لمعرفة حجم الوعاء الحقيقي الخاضع للضريبة بناءا على حصيلة المراجع الداخلي . [1]

[1]. وجدي حامد حجازي ، أصول المراجعة الداخلية ، د . م . دار التعليم الجامعي ، 2010 ، ص 24 .

المطلب الثالث : أنواع ومعايير التدقيق الداخلي

الفرع الأول : أنواع التدقيق الداخلي

قسم معهد المدققين الداخليين الأمريكي التدقيق الداخلي إلى ستة أنواع أساسية مرتبطة ببعضها البعض ولا يمكن فصل أي نوع عن الآخر أثناء عملية التدقيق وذلك للوصول إلى أهداف التدقيق وهي كالأتي :

1 . تدقيق الالتزام Compliance audit :

ويهدف إلى التأكد من التزام المنشاة بالقوانين والأنظمة النافذة والمعمول بها في محيط عملها بالإضافة إلى التأكد من كافة المستويات الإدارية المختلفة بالقوانين واللوائح والتعليمات التي تصدرها المنشاة وبالنظام الداخلي الخاص بها.

2 . تدقيق العمليات Operational audit :

وهو عبارة عن فحص وتدقيق لجميع عمليات المنشاة المختلفة بهدف التأكد من انجازها وتنفيذها طبقا للسياسات المعتمدة من قبل الإدارة والتأكد والتحقق من أن مختلف المستويات الإدارية تنجز وظائفها وعملياتها بكفاءة وفعالية .

3 . التدقيق المالي Financial audit :

هو عبارة عن مجموعة من المبادئ والسياسات والمعايير العلمية والمشتقة من المفاهيم والفروض المشتقة مع طبيعة العمليات اللازمة للقيام بعملية المراجعة والتي تحكم مدى دقة وفعالية التدقيق في إطار الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ويهدف إلى التحقق من دقة البيانات ومدى الاعتماد على المعلومات المالية وكذلك المحافظة على الأصول .

4 . تدقيق نظم المعلومات Information system audit :

يهدف إلى التحقق من امن وسلامة المعلومات لإعطاء التقارير المالية والتشغيلية في الوقت المناسب تكون صحيحة وكاملة ومفيدة .[1]

5 . تدقيق الأداء Performance audit :

تعتبر عملية تدقيق الأداء وسيلة هامة لتحسين الإدارة ، ولإدخال الممارسات الناجعة بالإضافة إلى تعزيز مستويات المسؤولية العامة للإدارة ، يمكن أن تشمل نتائج عملية تدقيق الأداء على معلومات هامة حول

[1] . خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن"IIA"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2014 ص ص 234 . 267 .

الفعاليات أو العمليات التي يتم تدقيقها بالإضافة إلى توصيات تهدف إلى مساعدة الإدارة والجهات المسئولة عن متابعة أعمالها في تحسين خدماتها.

6 . التدقيق البيئي Environnemental audit :

يهدف إلى فحص وتقييم موضوعي ودوري للأداء البيئي للمنظمة، وكذلك إلى التحقق من الوفاء بالمتطلبات أو الالتزامات البيئية التي تفرضها القوانين أو الناتجة عن سلوك إرادي واعي للمنظمة.[1]

الشكل (1 . 1) : أنواع التدقيق الداخلي

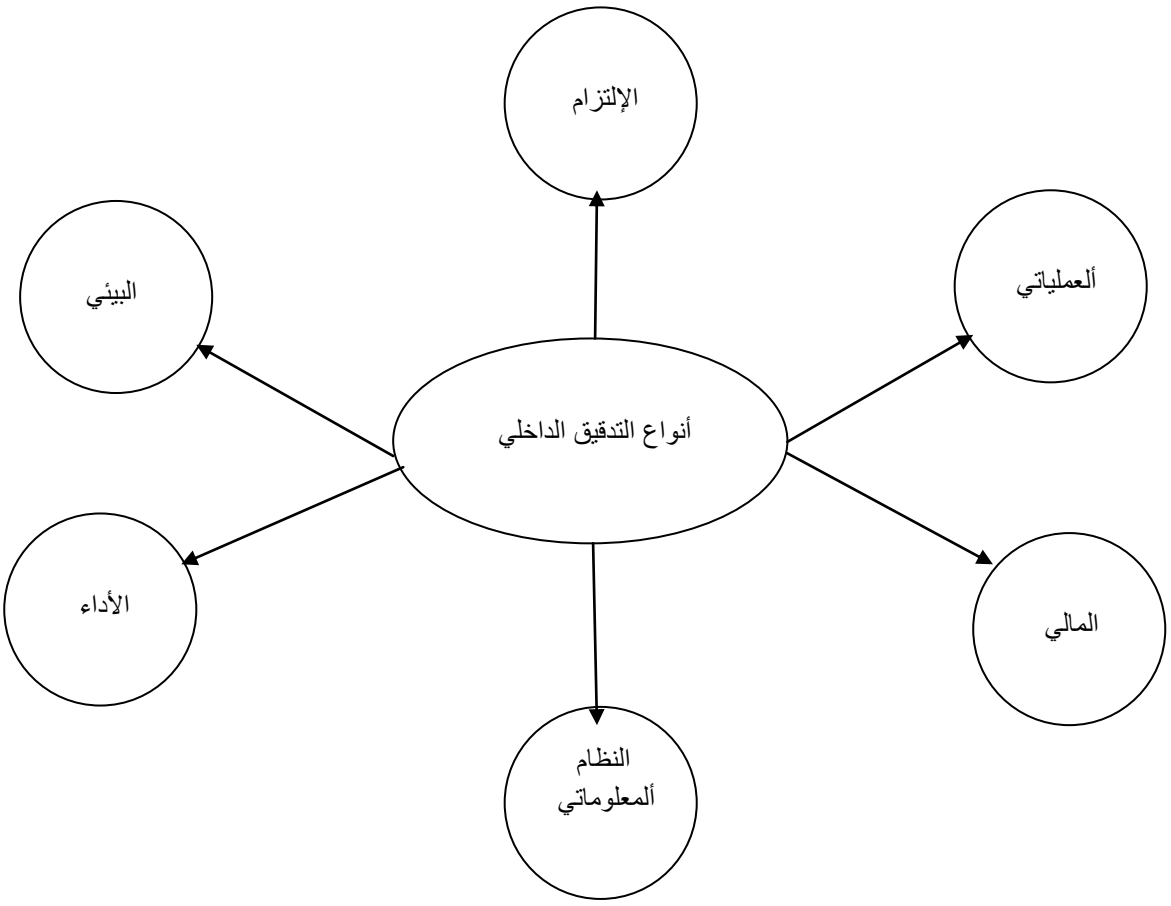

المصدر: خلف عبد الله الوردات ، مرجع سبق ذكره ، ص 268 . .

[1]. خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن "IIA "،مرجع سبق ذكره، ص ص 267 . 289 .

الفرع الثاني : معايير التدقيق الداخلي

تتمثل معايير التدقيق الداخلي في :

1 . معايير الصفات :

وهي مجموعة من المعايير التي تحدد الصفات الواجب توافرها في كل من إدارة أو قسم التدقيق الداخلي في المنشاة والقائمين بممارسة أنشطة التدقيق الداخلي وتتضمن معايير كلا من المعايير التالية :

1000 ـ الأهداف ، الصلاحية ، المسؤولية :يتطلب تحديد أهداف ، صلاحيات ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي والمعايير ، وعلى الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي مراجعة وثيقة التدقيق دوريا واخذ موافق أعلى سلطة **1100 ـ الاستقلالية والموضوعية** : يتمتع المدققين الداخليين بالاستقلالية في أداء وجباته وله صلاحية بدء أية إجراءات وانجاز أية أعمال والتبليغ عن أي عمل كلما رأى ذلك ضروريا لممارسة اختصاصاته وعلى المدققين الداخليين أن يكونوا موضوعيين في قيامهم بعملهم وان لا يتأثروا بالبيئة التي يعملون بها ، وان يكون العمل بفعالية ومهنية وبدون تحيز كما عليهم وان يتقيدوا بالمعايير الدولية للتدقيق وبالسلوك المهني وبالقوانين والتنظيمات وأنظمة وإجراءات المنشاة .

1200 ـ البراعة وبذل العناية المهنية : يتعلق هذا المعيار بما يتوجب على المدققين الداخليين ، امتلاك المعرفة المهارات ، والكفاءة المطلوبة للاضطلاع بمسؤولياتهم الفردية وعلى نشاط التدقيق الداخلي كمجموعة امتلاك أو الحصول على المعرفة والمهارات والكفاءات الأخرى المطلوبة للاضطلاع بمسؤولياتهم وبذل العناية والمهارة المتوقعة من شخص عادي عاقل ومدقق داخلي كفؤ أي بذل مجهود مهني تفاديا لوقوع الخطأ .

1300 ـ الرقابة النوعية وبرنامج التحسين: يتطلب من الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يضع برنامجا للرقابة النوعية، وبرنامج التحسين و الذي يعطي جميع أعمال التدقيق الداخلي.[1]

2 . معايير الأداء :

فهي تصف طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي وتضع المقاييس النوعية التي يمكن أن يقاس أداء التدقيق الداخلي بواسطتها ، إذ تصف طبيعة خدمات التدقيق الداخلي وكذلك تعطي معيار للجودة النوعية يمكن قياس أداء تلك الخدمات من خلاله وبصورة عامة ، كما تعطي وصفا لتطبيق معايير في أنواع معينة من مهام التدقيق الداخلي عن طريق النشاطات التأكيدية والاستشارية التي يقوم بها المدققين الداخليين وهي تتضمن كلا من المعايير التالية :

2000 ـ إدارة نشاط التدقيق : يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي وضع خطط مبنية على أساس المخاطرة لتحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي ، حيث تكون منسجمة مع أنظمة المنشاة وان يعرض خطط نشاط التدقيق الداخلي والموارد المطلوبة متضمنة التغيرات المرحلية الهامة على الإدارة التنفيذية

[1]. خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن " IIA"مرجع سبق ذكره ، ص ص 167 . 168 .

ومجلس الإدارة للإطلاع والمصادقة ، كما انه عليه الإفصاح عن أية قيود على الموارد والتأكد من أن موارد التدقيق الداخلي مناسبة وكافية لانجاز الخطة الموافق عليها .

2100 ـ طبيعة العمل : يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم والمساهمة في تحسين أنظمة الحوكمة بواسطة تقييم وتحسين هذه العملية من خلال :

ـ وضع القيم والأهداف والإعلان عنها .

ـ التأكد من فعالية الأداء ومسائلة الإدارة .

ـ إيصال ملاحظات التدقيق.

ومساعدة المنشاة بتعريف وتقييم مواقع الخطر الهامة والمساهمة في تحسين أنظمة إدارة الخطر والرقابة وإيجاد رقابة فعالة بواسطة تقييم فعاليتها وكفاءتها وتعزيز التحسين المستمر.

2200 ـ التخطيط للمهمة: يحدد هذا المعيار المبادئ الأساسية لتخطيط عملية التدقيق الداخلي ويجب وضع وتدوين خطة (برنامج تدقيق) لكل مهمة متضمنة الأهداف والنطاق والوقت وتوزيع المصادر.

2300 ـ تنفيذ المهمة :يجب على المدققين الداخليين تعريف وتحليل وتقييم وتدوين معلومات كافية لتحقيق أهداف المهمة .

2400 ـ إيصال النتائج : يجب على المدققين الداخليين إيصال نتائج المهمة مباشرة ، وان يتضمن إيصال نتائج أهداف المهمة والنطاق بالإضافة إلى النتائج الملائمة ، التوصيات وخطط انجاز التوصيات .

2500 ـ رصد مراحل الانجاز : يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق وضع و المحافظة على نظام لمراقبة متابعة النتائج .

2600 ـ قبول الإدارة للمخاطر : عندما يعتقد الرئيس التنفيذي للتدقيق أن الإدارة قد قبلت مستوى من المخاطرة غير مقبول للمنشاة عليه مناقشة الأمر مع الإدارة التنفيذية إذا لم يتم حل هذه المسائل المتعلقة بالمخاطرة فعلى الرئيس التنفيذي للتدقيق والإدارة التنفيذية التقرير عن ذلك لمجلس الإدارة لإيجاد الحل .[1]

3 ـ معايير التنفيذ :

فهي تطبيق كل من معايير الخواص ومعايير الأداء في حالات :

ـ اختبارات الالتزام .

ـ التحقيق بالغش والاحتيال .

ـ التقييم الذاتي للرقابة .

[1]. خلف عبد الله الوردات ، ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 168 . 170 .

تطبيق المبادئ ووجوب تنفيذها :

تنطبق مبادئ وأخلاقيات المهنة الواردة فيما يلي على من يقدم خدمات التدقيق الداخلي سواء من أفراد أو المؤسسات.

إن الإخلال بقواعد أخلاقيات المهنة الواردة من جانب أعضاء جمعية المدققين الداخليين وكذلك الأفراد أو المرشحين للحصول الشهادات المهنة الصادرة عن جمعية المدققين الداخليين سيتم تقييمه والتصرف إزاءه وفقا للقوانين والأنظمة الإدارية الخاصة بالجمعية والتوجيهات الصادرة يمكن أن يكونوا عرضة لاتخاذ إجراءات تأديبية بحقهم في حال بدر من جانبهم .[1]

المبحث الثاني : المحددات الوظيفية للتدقيق الداخلي

تطرقنا في هذا المبحث عن معرفة أهم المحددات الوظيفية للتدقيق الداخلي التي تشمل عناصر وخدمات ووسائل التدقيق الداخلي وكذلك معرفة علاقة التدقيق الداخلي بالتدقيق الخارجي وأوجه التشابه الحاصل بينهما .

المطلب الأول :خدمات التدقيق الداخلي والعناصر المشتركة في تنفيذه

يقدم التدقيق الداخلي بحكم كونه وظيفة داخلية من الوظائف الرئيسية في المؤسسة والتابعة للإدارة العليا فيها العديد من الخدمات داخل المؤسسة من خلال مجموعة من العناصر أو الأركان التي تشترك في أداء وتنفيذ التدقيق الداخلي .

الفرع الأول : خدمات التدقيق الداخلي

يقدم التدقيق الداخلي العديد من الخدمات داخل المؤسسة من أهمها :

1 ـ خدمات وقائية : وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يضعها المدقق الداخلي في المؤسسة لتحقيق الحماية الكاملة للأصول والممتلكات من السرقة أو الاختلاس وحماية السياسات المختلفة في المؤسسة من تحريفها أو تغييرها دون مبرر .

2 ـ خدمات تقيميه : تتمثل في الأساليب والإجراءات التي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال قياس وتقييم مدى فاعلية نظم وإجراءات الرقابة الداخلية في المؤسسة وقد يستخدم المدقق الداخلي نفس الأدوات التي يستخدمها المدقق الخارجي بالتعاون معا بها في ذلك من تسيير لمهمة كل منهما .

3 ـ خدمات إنشائية: تتمثل في مساعدة المدقق الداخلي لإدارة المؤسسة بتوفير البيانات المالية الملائمة في مجال تحسين الأنظمة الموضوعة داخل المؤسسة سواء كانت هذه الأنظمة إدارية أو مالية أو فنية.

4 ـ خدمات علاجية : تتمثل في الإجراءات والأساليب التي يستخدمها المدقق الداخلي في مجال تصحيح أي أخطاء قد اكتشفها أو التوصيات التي يتضمنها تقرير تدقيقه والخاصة بإصلاح أي أخطاء أو علاج أوجه

[1] . خلف عبد الله الوردات ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 170 . 171 .

القصور في مختلف نظم المشروعات .[1]

الفرع الثاني : العناصر المشتركة في أداء التدقيق الداخلي

يرتبط أداء وتنفيذ التدقيق الداخلي وتحقيقه لأهدافه ووظائفه وخدماته ارتباطا مباشرا بمجموعة من العناصر أو الأركان تتلخص في الأتي :

1 . الفحص والتدقيق : يعتبر الفحص عنصرا وركنا أساسيا من أركان التدقيق الداخلي والذي يدور حول التأكد من مدى صحة العمليات المالية والمحاسبية من حيث :

- دقة في تسجيل هذه العمليات دفتريا .
- التوجيه المحاسبي للعمليات المالية والتحديد السليم لطرفي العملية المدين والدائن .

2 . التحليل : يتم هذا العنصر في عملية الفحص الانتقادي للسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية والسجلات والتقارير لتحديد نقاط الضعف فيها ويستخدم المدقق الداخلي العديد من الأساليب لتنفيذ عملية التحليل هذه منها أدوات التحليل المالي والمقارنات وإيجاد العلاقات المختلفة بين القوائم المالية في المؤسسة وتحليل النتائج على مستوى الأقسام وتحليلها على مستوى المؤسسة لعدد من السنوات إلى غير ذلك من الأساليب .

3 . الالتزام : يتمثل هذا العنصر في الإجراءات التي يضعها المدقق الداخلي في سبيل التأكد من مدى التزام العاملين في المؤسسة بالسياسات الإدارية المرسومة وأداء تنفيذ العمليات وفقا للنظم الموضوعة والقرارات المتخذة في هذا المجال وفي سبيل تنفيذ هذا العنصر من عناصر التدقيق الداخلي فمن حق المدقق أن يستعين عند الحاجة ببعض القانونين في المؤسسة لدرايتهم الكاملة بالجوانب القانونية والحكم على مدى الالتزام بها .

4 . التقييم : ويتمثل هذا العنصر في تحديد العناصر السابقة على أساس أن دور المدقق الداخلي يتركز في هذا العنصر حول ما يلي :

- مدى كفاءة السياسات والإجراءات في تحقيق الأهداف .
- مدى فاعلية هذه السياسات والإجراءات في تحقيق الأهداف .

5 . التقرير: يعتبر التقرير العنصر الأخير من عناصر التدقيق باعتباره الأداة الرئيسية التي يعبر فيها المدقق عن الأتي:

- المشاكل التي يواجهها و أسبابها .
- نقاط الضعف في السياسات والإجراءات .
- التوصيات المناسبة لعلاج نقاط الضعف هذه وحل أية مشاكل .

[1]. محمد السيد السرايا ، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2007 ، ص 128 .

ـ النتائج النهائية التي توصل إليها نتيجة المدقق الداخلي .[1]

المطلب الثاني : وسائل التدقيق الداخلي

لابد من المدقق الداخلي أن يوفر وسائل تقنية تساعده في إبداء رأيه وتتمثل تلك الوسائل فيما يلي :

1 ـ وسائل شرح وتقييم نظام الرقابة الداخلية :

يقوم المدقق بشرح وتقييم نظام الرقابة وذلك من خلال :

1 ـ 1 ـ وصف الإجراءات المعمول بها : يقوم المدقق بالإطلاع على الإجراءات المكتوبة أو غير المكتوبة ويقوم بتلخيصها بإحدى الطريقتين :

إما إعداد ملخص لإجراءات قد تكون طويلة أو وصف تلك الإجراءات عن طريق ما يسمى بخرائط النتائج حيث يتم وصف تلك الإجراءات عن طريق أشكال تبين الوثائق المستعملة وكيفية انتقالها عبر المصالح .

1 ـ 2 ـ تقييم الإجراءات المعمول بها : للقيام بتقييم الإجراءات يستعمل المدقق وسيلتين استمارة الرقابة الداخلية التي تخص جملة أنواع الرقابة الواجب القيام بها قصد التأكد من نجاعة الإجراءات ،أما دليل التقييم الذي بواسطته يتم التأكد من تحقيق أو عدم تحقيق الأهداف ما وراء كل مراقبة تضمنها الإجراءات بصدد الدراسة .

2 ـ وسائل فحص الحسابات :

يقوم المدقق بفحص الحسابات والإدلاء بالرأي المدعم بالأدلة والقرائن من خلال :

2 ـ 1 ـ المشاهدة العينية : تعتبر المشاهدة العينية وسيلة يلجا إليها المدقق للتأكد من مدى صحة الجرد الذي قامت به المؤسسة وذلك فيما يخص المخزونات ، الاستثمارات ، الأوراق المالية والنقود .

2 ـ 2 ـ فحص الدفاتر والسجلات:يتأكد المدقق أحيانا من حقيقة بعض العناصر بالرجوع إلى الدفاتر والتسجيلات الظاهرة فيها والمستندات والوثائق المبررة لها.

2 ـ 3 ـ المصادقات المباشرة: يعد حصول المدقق على مصادقات مباشرة طرف المتعاملين مع المؤسسة بمختلف أنواعها من أقوى الأدلة في التدقيق .

2 ـ 4 ـ التدقيق القياسي والفحص التحليلي :

يلجا المدقق إلى القياس والتحليل في بداية المهمة ليوجه عملية التدقيق التي يجب القيام بها ، كما تستعمل في النهاية للتأكد من مدى تناسق المعلومات المالية في مجموعها .

2 ـ 5 ـ تصريحات المسيرين: يستفسر المدقق أثناء أداء مهمته على كثير من الأمور ويقدم له المسيرون المسئولون شرح عديدة تكون شفوية، يدونها في أوراق عمله وقد تقدم له تلك التصريحات كتابيا في شكل

[1]. محمد السيد السرايا ، ، مرجع سبق ذكره ، ص 129 .

رسائل وهذا أفضل وأقوى .[1]

3 ـ تقنيات السبر:

هناك المجتمع الإحصائي وهنا العينة الممثلة لهذا المجتمع ،كما لهذه الأخيرة شروط يجب أن تتوفر فيها عند اختيارها لتكون حقا ممثلة لمجتمعها حتى تعمم النتائج المتوصل إليها على المجتمع كله .

وللمدقق الحرية عند استعمال تقنيات السبر في إتباع أو عدم إتباع الطرق الإحصائية عليه الإلمام بها ثم إتباع الخطوات التالية :

3 . 1 ـ تصور السبر: على المدقق في هذه الخطوة تحديد الهدف المراد تحقيقه ولان تحديد الهدف سيؤدي إلى تحديد أنواع الرقابة التي ينبغي القيام بها ، يؤدي إلى تحديد نوع الخطأ الذي يريد المدقق من أن يتحقق من غيابه وعليه تحديد المجتمع الإحصائي المتمثل في كل المعلومات التي يرغب في تكوين رأي حولها حسب الأهداف المسطرة المرغوب في تحقيقها .

3 . 2 ـ اختيار العينة : تختار العينة بثلاثة طرق الطريقة الموجهة الشخصية حيث يختار المدقق العينة حسب حسده الشخصي ، والطريقة العشوائية حيث تعطي أرقام تسلسلية للمفردات وتختار مفردات العينة باستعمال جدول الأرقام العشوائية ، وطريقة السبر الترتيبي تنطلق من نقطة معينة وهي المفردات المرتبة .

3 . 3 ـ استغلال نتائج المراقبة: يتم استغلال نتائج المراقبة بالقيام بنوعين من التحليل، يقوم المتدخل بتحليل كمي للنتائج من اجل التأكد من الأخطاء والانحرافات، وتحليل نوعي للأخطاء و الانحرافات من اجل التأكد فيما إذا كانت متعمدة أم لا.

4 ـ التدقيق والمعلوماتية :

يقوم المدقق بدراسة مصلحة المعلوماتية والتطبيقات المختلفة وتقييم نظام الرقابة الداخلية لتلك المصلحة للوقوف عن نقاط القوة وخاصة الضعف للنظام وأثار ذلك على المعلومات المتدفقة ، وسيتم التعرض بإيجار على المحيط ألمعلوماتي والتدقيق بهدف الوقوف على الأخطار الناتجة عن استعمال المعلوماتية والمحيط القانوني والتنظيمي الذي يخضعها والتعرف على الطريقة المتبعة من طرف المدقق .

4 . 1 ـ الأخطار الناتجة عن استعمال المعلوماتية : لقد أصبحت المعلوماتية من طرف المؤسسات أمرا ضروريا ، غير أن الأخطار المحتمل أن تتعرض لها المؤسسة نتيجة هذا الاستعمال الكبير من بين هذه الأخطار السرقة والتخريب والتعطل وعدم السير الحسن ، والأخطار الناتجة عن إدخال المعطيات في الحاسوب وإرسالها واستغلالها بالإضافة إلى أخطار فش الأسرار والتلاعب بالمعلومات .

تلك الأخطار على المدقق عدم تجاهلها ، بل ينبغي عليه أخذها في الحسبان عند التخطيط للمهمة وانجازها .

[1]. محمد بوتين ، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص ص 84 . 93 .

4 . 2 . المحيط القانوني الخاص بالمعلوماتية : نظرا للأخطار السابقة الذكر ، لجأت الدول بنسب متفاوتة إلى إصدار قوانين وتنظيمات خاصة بالحاسب والمعلوماتية على المدقق الإلمام بها .[1]

5 . ترتيب الملفات:

يعتبر حجم المعلومات على اختلاف أنواعها التي تجمعها فرقة التدقيق في إطار أداء مهمتها ، حجم كبير ينبغي ترتيبه وتنظيمه بطريقة تسمح لكل شخص الإطلاع عليها وترتيب المعلومات في ملفين دام وجاري ، يختلف محتواهما باختلاف أهدافهما .

ترتيب الوثائق وتستعمل رموز ومؤشرات داخل كل ملف تسمح بالعثور على المعلومات المرغوب فيها بسرعة .[2]

المطلب الثالث : العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وأوجه الشبه بينهم

الفرع الأول : العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي

هناك علاقة وثيقة بين المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين المستقلين عن الشركة وتجدر الإشارة إلى أن عمل المدققين الداخليين قد يكون متمما وليس بديلا لعمل المدققين الخارجيين عند أداء عملية مراجعة القوائم المالية كما أن احد مسؤوليات مدير التدقيق الداخلي تتمثل في التنسيق بين عمل المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين .[3]

كما يستخدم التدقيق الداخلي كوسيلة رقابة داخلية هدفها قيس وتقييم فعالية وسائل لرقابة الأخرى ، وهو الهدف الذي يختلف عن هدف المدقق الخارجي والذي يتمثل في التحقق من عدالة القوائم المالية ومدى تمثيلها للنتائج التي أنجزتها الوحدة المحاسبية خلال فترة زمنية محددة ، بالإضافة إلى التأكد من سلامة تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وان التقارير المالية معدة على أساس ثابت ومتماثل وكما هو معلوم فان المدقق الخارجي يعتمد عند بدء عمله على فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق في المنشاة بهدف تكوين رأي فني محايد عن مدى كفاءة النظام ومعرفة درجة الاعتماد عليه في تحديد نطاق التدقيق والاختبارات اللازمة ، وبما أن دائرة التدقيق الداخلي تقوم بأعمال تعد جزءا من نظام الرقابة الداخلية فان ذلك يتطلب من المدقق الخارجي أن يتفهم طبيعة العمل في دائرة التدقيق الداخلي .[4]

مما سبق يتبين الدور المهم والمسؤولية الملقاة على عاتق المدقق الداخلي التي تبدأ بالتأكد من صحة سير العمل ومقارنة ما هو فعلي ومخطط له وانتهاء بالمهام المستحدثة في عملية التدقيق الداخلي من حيث إدارة المخاطر والتأكد من مدى استمرارية المؤسسة مرورا بالقيام بواجباته في الحفاظ على مقدرات المنشاة ومتابعة

[1] . محمد بوتين ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 97 . 102 .

[2] . محمد بوتين ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 103 . 105 .

[3] . لطفي أمين السيد، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة، الدر الجامعية، القاهرة، ط 1، 2005، ص 127.

[4] . خالد راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 153.

توفير الأسس اللازمة لإنشاء نظام رقابة داخلية فعالة .

الفرع الثاني : أوجه الشبه بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي

1 ـ يسعى كل منهما إلى ضمان وجود نظام فعال للرقابة الداخلية في المشروع ومنع وتقليل حدوث الأخطاء والتلاعب .

2 ـ يعمل كل منهما على وجود نظام محاسبي فعال لإمدادهم بالمعلومات الضرورية والتي تساعد على إعداد القوائم المالية الصحيحة ويمكن الاعتماد عليها.

3 ـ احتمالي التعاون فيما بينهما المدقق الخارجي قد يعتمد على أعمال وتقارير المدقق الداخلي وذلك على ضوء درجة الاستقلالية التي يتمتع بها المدقق الداخلي.[1]

الشكل (1 . 2): يوضح العلاقة المشتركة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

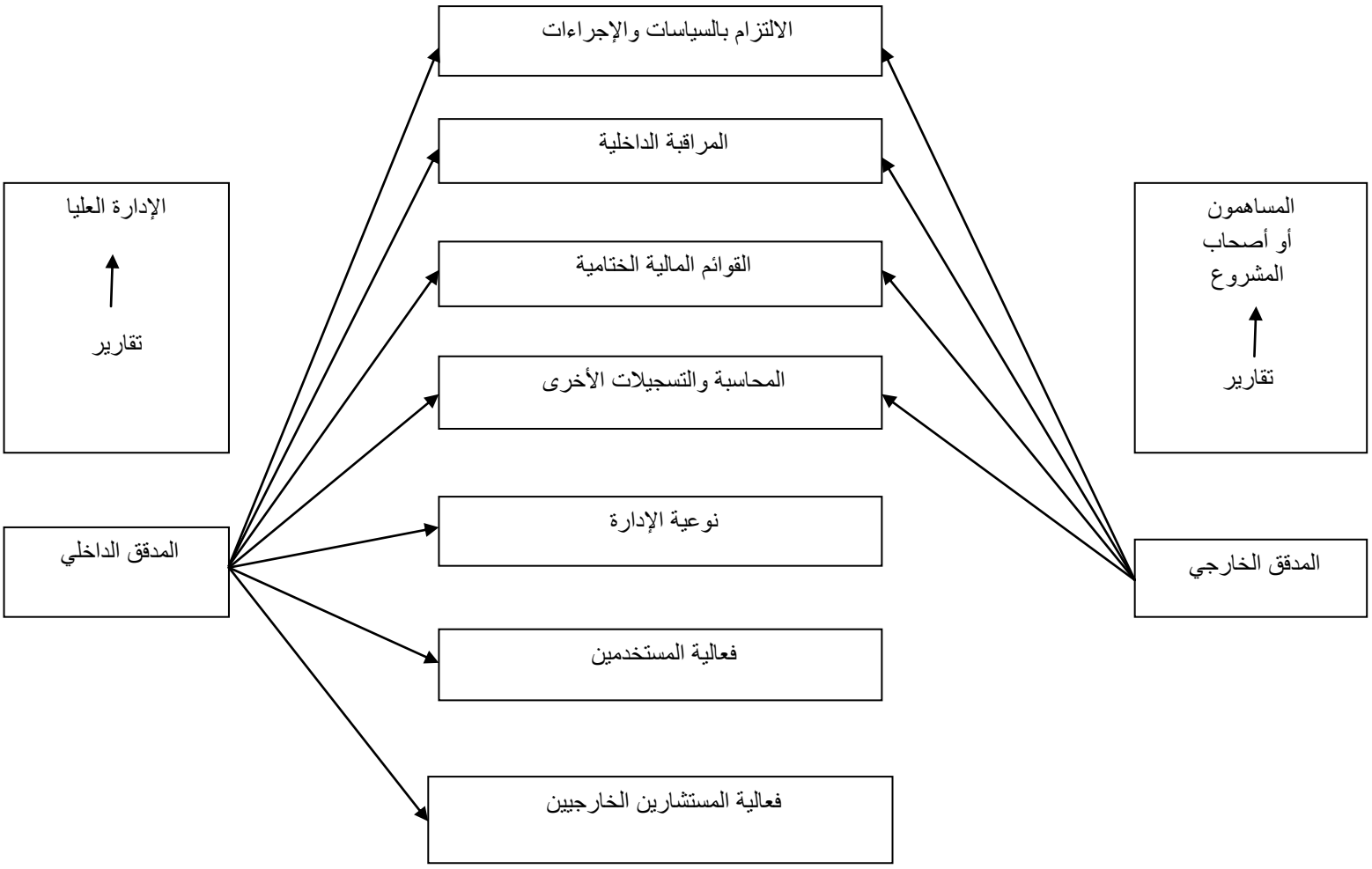

[1]. الصحن عبد الفتاح والصبان ،محمد سمير وغيره ، أسس المراجعة الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات ، الدار الجامعية ، مصر،2004 ص 41 .

المصدر : العمرات احمد صالح ، المراجعة الداخلية الإطار النظري والمحتوى السلوكي ، دار البشير ،1990 ، ص 39 .

المبحث الثالث : الإطار العام للرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية نظام يرتبط به وسائل تستخدم داخل المنشاة للمحافظة على الأصول واختيار دقة البيانات ومدى تنمية الكفاية الإنتاجية ، ولهذا تطرقنا في هذا المبحث عن معرفة أهداف وخصائص الرقابة الداخلية وكذلك مختلف أنواعها وكذلك طرق تقييم وفحص نظام الرقابة الداخلية .

المطلب الأول : مفهوم وأهداف وخصائص وأنواع الرقابة الداخلية

الفرع الأول : مفهوم وأهداف الرقابة الداخلية

يدور مفهوم الرقابة الداخلية حول إيجاد أساليب مختلفة لعملية التقييم الداخلي لأنشطة وبرامج المشروع أو الوحدة أو الإدارة المعينة بحيث تتضمن هذه الأساليب مختلف نواحي هذه الأنشطة والبرامج وتمثل هذه الرقابة الداخلية بصفة عامة أداة لخدمة الإدارة في مجال قياس وتقييم مدى فاعلية أدائها من ناحية ومدى فاعلية أنواع وأدوات الرقابة الأخرى من ناحية أخرى .[1]

وتعرف كذلك بأنها : " تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة ".

ومن هذا التعريف نستنتج الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية وهي :

1 ـ تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات .

2 ـ حماية أصول المشروع عن الاختلاس والتلاعب مع المحافظة على حقوق الغير بالمشروع .

3 ـ التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد في رسم السياسات والقرارات الإدارية .

4 ـ رفع مستوى الكفاية الإنتاجية .

5 ـ تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية . [2]

[1] . محمد السيد السرايا ، مرجع سبق ذكره ، ص 77 .

[2] . خالد أمين عبد الله ، التدقيق والرقابة في البنوك ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ط 1 ، 2012 ، ص 192 .

الفرع الثاني : خصائص الرقابة الداخلية

إن هذه الخصائص هي الأساسية التي تساعد المراجع على تقييم الرقابة الداخلية بحيث يستطيع أن يحكم على سلامتها وبالتالي يتخذ قراره بتوسيع أو تضييق نطاق اختياراته وغياب أي من هذه الخصائص تضع المراجع في موضع شك من ناحية التنظيم ألدخلي للمشروع وبالتالي يحتاج إلى البحث على أدلة اثباث إضافية والخصائص الأساسية نحددها في النقاط التالية :

1 ـ خطة تنظيمية تكمل حسن سير العمل وانتظامه وذلك بتقسيم العمل وتحديد الاختصاصات والمسؤوليات الوظيفية .

2 ـ أن يتم مباشرة تحديد الاختصاصات والمسؤوليات في وضوح تام للقضاء على تداخل الاختصاص وتضاربه

3 ـ وجود إجراءات تسجيلية مناسبة تتيح رقابة محاسبية فعالة الأصول والالتزامات وعلى الدخل والمصروفات .

4 ـ وجود هيئة من العاملين على مستوى عال من الكفاءة وكل هذه الخصائص تؤدي إلى فعالية نظام الرقابة الداخلية .

أسباب الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية :

إن ظهور إدارة علمية حديثة بمفاهيمها وأساليبها المتطورة في المؤسسات الاقتصادية أدى إلى زيادة الاهتمام بالنظام الرقابي من بين هذه الأسباب نجد :

ـ كبر حجم المؤسسات وانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى إلى صعوبة الإطلاع على المؤسسات بالطرق الرقابية الحديثة .

ـ تحول عملية المراجعة من مراجعة تفصيلية إلى مراجعة اختيارية على أساس العينات ، الأمر الذي أدى إلى وجود نظام رقابي فعال يحدد المراجع على ضوء العينة التي يتولى فحصها .

ـ حاجة المؤسسة إلى تحقيق أقصى كفاءة ممكنة عن طريق نظام رقابي يضمن انجاز خطط موضوعة مسبقا وفق المتاح لديها .

ـ حاجة الأطراف الخارجية للمعلومات الدقيقة عن المؤسسة خاصة الدولة ، وهذا لاتخاذ القرارات المناسبة بشان الضرائب وأهداف التخطيط على المستوى الوطني .

ـ الازدياد الهائل في كمية البيانات والمعلومات المحاسبية بشكل أوجب وتوافر ضوابط تضمن جودة هذه البيانات .[1]

الفرع الثالث : أنواع الرقابة الداخلية

1 . الرقابة الإدارية Administrative control :

وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق اكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية ، وهي تعتمد في سبيل تحقيق هدفها وسائل متعددة مثل الكشوفات الإحصائية ودراسات الوقت والحركة وتقارير الأداء والرقابة على الجودة والموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية واستخدام الخرائط والرسوم البيانية وبرامج التدريب المتنوعة للمستخدمين وهي كما نرى متعلقة بطريقة غير مباشرة بالسجلات المحاسبية منها أو المالية .

1 . الرقابة المحاسبية Accounting control :

وتشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختبار البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها ويضم هذا النوع وسائل متعددة منها على سبيل المثال :

إتباع نظام القيد المزدوج واستخدام حسابات المراقبة (الإجمالية) وإتباع موازين المراجعة الدورية وإتباع نظام المصادقات واعتماد قيود التسوية من موظف مسئول ووجود نظام مستندي سليم وإتباع نظام التدقيق الداخلي ، وفصل الواجبات الخاصة بموظف الحسابات عن الواجبات المتعلقة بالإنتاج والتخزين .

3 . الضبط الداخلي Interna check :

ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال ، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية ، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات .[2]

[1]. عبد الفتاح محمد الصحن ، احمد كدر ، الرقابة ومراجعة الحسابات ، مؤسسة شباب الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 ، ص 23 .

[2] . خالد أمين عبد الله ، التدقيق والرقابة في البنوك ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 192 . 193 .

المطلب الثاني : طرق فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية نقطة الانطلاق التي عندها يبدأ المدقق عمله ، وعلى ضوء ما يفسر عنه فحصه لأنظمتها المختلفة يقوم برسم برنامج التدقيق المناسب مع تحديد كمية الاختبارات اللازمة وحجم العينات المناسب . و لا يقتصر فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لأي مشروع على تلك الأنظمة كما وضعتها الإدارة في كراريس أو كتيبات أو نشرات بل يتعداها إلى دراستها كما هي منفذة ومن الوسائل التي يستخدمها المدققين للتعرف على النظام المطبق في المشروع وتقييم مدى كفايته ما يلي :

1 . الاستبيان Questionnaire

ويضم استفسارات كتابية تحتوي على الأسس السليمة كما يجب أن تكون عليه الرقابة الداخلية وتقدم هذه القائمة من الأسئلة والى موظفي المشروع المختصين للإجابة عليها وردها إلى المدقق بدوره بالتأكد من الإجابات عن طريق الاختبار العينة وذلك للحكم على درجة متانة النظام المستعمل .

ويتوقف بنجاح هذه الطريقة على كيفية الأسئلة حيث يجب أن تصاغ بطريقة فنية تدل الإجابات ب (نعم) على أنظمة دقيقة للرقابة والإجابة ب (لا) على الأنظمة أو عدم وجود رقابة أصلا في تلك الناحية.

ومن مزايا الاستبيان نذكر ما يلي :

- سهولة التطبيق بالنسبة لمختلف المنشات .
- مرونة الأسئلة بما يضمن إبرار معظم خصائص النظام المحاسبي لأي منشاة .
- توفير الوقت حيث يستغنى المدقق عن إنشاء برنامج جديد لكل عملية تدقيق منفردة وبالرغم من هذه الخصائص يعيب عليه البعض انه يقود إلى عدم مراعاة الظروف الخاصة بكل منشاة بسبب كونه موحدا للمنشات المختلفة وهذا يعني أيضا انه لا يتغلغل في التفاصيل الدقيقة لنظم الرقابة الخاصة بكل منشاة تلك التفاصيل الهامة و الضرورية للحكم على متانة نظام الرقابة الداخلية كذلك فان وجود الاستبيان قد يقود القائمين عليه من مساعدي المدقق إلى الاكتفاء به وعدم إجراء أية استفسارات أخرى قد تستلزم الظروف وللتغلب على هذه العيوب أو التقليل من أثرها بإمكان المدقق تحضير استبيانات خاصة بكل نوع معين من المنشات على حده والابتعاد عن الاستبيان الموحد ، كذلك عليه القيام بمراجعة الاستبيان وتعديله سنويا . [1]

[1] . خالد أمين عبد الله ، التدقيق والرقابة في البنوك ،مرجع سبق ذكره ، ص 201 .

2 . الملخص ألتذكيري Reminder List :

ويقوم المدقق هنا بوضع قوانين وأسس نظام رقابة داخلية سليم وذلك دون تحديد أسئلة واستفسارات معينة كما في الاستبيان .

ميزة هذه الطريقة الاقتصاد في الوقت دون إغفال الهام من النقاط أما عيوبها فتنحصر في كونها لا تقود إلى تدوين كتابي كما هو عليه نظام الرقابة الداخلية في المشروع المعني ، كما أنها لا تنطبق على المشروعات ذات الطبيعة الخاصة بالإضافة إلى كون هذا الملخص أمر متروك لكل مدقق على حده يضع الأسس ويقوم بالإجراءات التي يراها مناسبة .

3 . التقرير الوصفي Narrative dixription :

ويقوم المدقق هنا بوصف الإجراءات المتبعة في المشروع لكل عملية من العمليات مع وصف نظام الرقابة والدورة المستندة وهي طريقة مناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى حد ما .

ويلخص التقرير الوصفي إلى تحديد نقاط الضعف في النظم المستعملة ومحاسبتها أما عيبه فيتلخص في صعوبة تتبع الشرح المطول لنظام الرقابة وصعوبة التأكد من تغطية جميع جوانب نظام الرقابة في ذلك التقرير .

4 . دراسة الخرائط التنظيمية Organisation chartes :

وهنا يقوم المدقق بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال دراسته للخرائط التنظيمية المستعملة في المشروع مثل : الخريطة التنظيمية العامة وخرائط الدورات المستندة لمختلف عمليات المشروع كالمبيعات والنقدية والأجور ... الخ .

ومن عيوب هذه الطريقة صعوبة رسمها واستخلاص درجة متانة نظام الرقابة الداخلية من واقعها لان الخرائط تظهر الوقائع العادية ، أما الإجراءات غير العادية فلا تظهرها بالرغم من كونها مهمة لعملية التدقيق في معظم الأحيان والحالات .

5 . فحص النظام المحاسبي Accounting system :

وهنا يحصل المدقق على قائمة بالسجلات المحاسبية وأسماء المسؤولين عن إنشائها وعهدتها وتدقيقها وقائمة ثانية بطبيعة المستندات والدورة المستندية ... الخ. ومن تلك القوائم يستطيع الحكم على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية وتتميز هذه الطريقة بأنها ترتكز على الظروف الخاصة لكل ويعاب عليها انه قد تصبح مطولة في المنشات الكبيرة خاصة إذا قام المدقق بالتحري بخصوص الموظفين والسجلات وما شابه .

ويجب أن لا يغرب عن البال إن بإمكان المدقق أن يجمع بين وسيلتين أو أكثر من وسائل دراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية وعليه في جميع الحالات الاجتماع بمساعديه وإفهامهم إن الهدف من أي وسيلة كانت هو التوصل إلى الحكم على درجة كفاية نظام الرقابة الداخلية المستعمل ، وان الوسيلة مجرد إجراء عادي لان

الجزء المهم يتمثل في مقدرة المدقق على استعراض نتائج تلك الإجراءات والخروج بحكم دقيق حول نظام الرقابة الداخلية ، هذا كما يجب أن يكون الوسيلة شاملة لجوانب عمليات المشروع المتعددة .[1]

المطلب الثالث : نظام الرقابة الداخلية وإجراءات التقييم

يستعمل نظام الرقابة الداخلية وسائل متعددة لتحقيق الأهداف المتوخاة منه لذا وجب سن إجراءات من شانها تدعيم مقوماتها الرئيسية وجاءت أيضا لتحقيق خصائص الرقابة الداخلية السليمة ولذلك سوف نتناول في هذا المطلب ثلاث إجراءات :

1 ـ إجراءات تنظيمية وإدارية .

2 ـ إجراءات محاسبية .

3 ـ إجراءات عامة .

الفرع الأول : إجراءات تنظيمية وإدارية

وتشمل ما يلي :

1 ـ تحديد اختصاصات الإدارة والأقسام .

2 ـ توزيع الواجبات بين الموظفين حتى لا ينفرد شخص بعملية من البداية إلى النهاية.

3 ـ توزيع الواجبات بين الموظفين ليساعد على تحديد تبعية الخطأ.

4 ـ توزيع الواجبات بين الإدارة والموظفين بحيث يتم فصل الوظائف التالية:

ـ وظيفة التصريح بالعمليات والموافقة.

ـ وظيفة الاحتفاظ بعهدة الأصول .

ـ وظيفة القيد والمحاسبة .

5 ـ تنظيم موظفي الأقسام بحيث يكون موظفو كل قسم في غرفة واحدة

6 ـ منح تعليمات بأي يوقع كل موظف على المستندات لما قام به من عمل كإثبات .

7 ـ استخراج المستندات الأصل وعدة نسخ منطبق الأصل وتوزيعها على الأقسام المعينة .

8 . محاولة إجراء تنقلات بين الموظفين من حيث لآخر .

9 ـ ضرورة قيام كل موظف بإجازته السنوية دفعة واحدة.

الفرع الثاني : إجراءات محاسبية

تتمثل هذه الإجراءات في :

[1] . خالد أمين عبد الله ، التدقيق والرقابة في البنوك ،مرجع سبق ذكره ، ص 202 . 204 .

ـ إصدار تعليمات بإثبات العمليات بالدفاتر فور حدوثها لتقليل من الغش والاحتيال .

ـ إصدار تعليمات بعدم إثبات أي مستند ما لم يكن معتمدا من الموظفين المسؤولين .

ـ استعمال الآلات الحسابية لسرعة ودقة المعلومات .

ـ استخدام وسائل التوازن الحاسب الدوري مثل المراجعة وحسابات المراقبة.

ـ إجراءات مطابقات دورية بين الكشوف الواردة من الخارج وبين الأرصدة والكشوف الواردة من الداخل .

ـ القيام بجرد مفاجئ دوريا للنقدية والبضاعة ومطابقة ذلك للأرصدة الدفترية.

ـ عدم السماح لموظف مراقبة عمله .

الفرع الثالث : إجراءات عامة

بعد التطرق إلى الإجراءات المتعلقة بالجانب الإداري والتنظيمي والإجراءات المتعلقة بالجانب المحاسبي نتناول في الفرع الأخير الإجراءات العامة المكملة لسابقتها :

1ـ التامين على ممتلكات المؤسسة من كل الأخطار .

2 ـ إدخال الإعلام الآلي للمؤسسة لأنه يعمل على:

ـ تحديد عدد العمليات و السرعة في معالجة البيانات و تخفيض نسبة الخطأ في المعالجة .

3 ـ إمكانية الرجوع أو معالجة المعطيات بسرعة .

وهناك إجراءات أخرى تتمثل في :

4 ـ وضع نظام لمراقبة البريد الوارد والصادر.

5 ـ وسيلة الحدية.

6 ـ استخدام وسائل الرقابة المزدوجة مثل توقيع الشيكات . [1]

[1] . صاولة فتحي ، دور وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية تخصص تدقيق محاسبي جامعة عبد الحميد ابن باديس ، مستغانم ، دفعة ، 2014 . 2015 ، ص ص 32 . 33 .

خلاصة الفصل :

إن التدقيق الداخلي أداة من أدوات الإدارة للتأكد من التزام الموظفين المنفذين بالسياسات الإدارية الموضوعة كما انه يعتبر من الوسائل الفعالة للرقابة الداخلية فهو يهدف إلى تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية والتأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المشروع وكذلك التحقق من إتباع موظفي المشروع للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم .

تمهيد :

أصبح التدقيق الداخلي بمثابة العين الساهرة على مصالح المنشات عامة والبنوك خاصة إذ أصبح وجودها لا غنى عنه ، فهي وسيلة للوصول إلى خدمة أطراف عديدة ، وتضمن للبنك حماية أمواله بصفته للأخطار ، كما تهتم بالبحث عن الضمانات من حيث نوعية المعلومات ، وجودتها ، كفايتها ، وعدالتها ، وتتخذ كأساس لاتخاذ القرارات المختلفة ، فقسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية فاستعرضنا في المبحث الأول ماهية البنوك التي تتمثل في مفهوم ونشأت البنك وأهدافه ومختلف وظائفه وكذلك خصائص وأنواع البنك واستعرضنا في المبحث الثاني التدقيق الداخلي والقطاع البنكي حيث يتمثل في طبيعة التدقيق الداخلي واعتباراته التدقيقية الخاصة بالعمل البنكي و أسس ومتطلبات التدقيق ودوره في إعادة أنظمة الرقابة الداخلية بالبنك ونستعرض وكذلك أهمية وأهداف وعناصر التدقيق الداخلي في البنوك واستعرضنا في المبحث الثالث مساهمة المدقق الداخلي في تحسين وضعية البنك حيث تتمثل في مؤهلات ومبادئ المدقق الداخلي في البنك ومقوماته ، خطة إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك الجزائرية .

المبحث الأول : ماهية البنوك

المبحث الثاني : التدقيق الداخلي في القطاع البنكي

المبحث الثالث : مساهمة المدقق الداخلي في تحسين وضعية البنك

المبحث الأول : ماهية البنوك

تعد البنوك من أهم المنشات المالية الحيوية في أسواق النقد لأي اقتصاد قومي ، حيث تلعب دورا هاما واستراتيجيا في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة المالية للدولة .

المطلب الأول : نشأة و مفهوم البنك

الفرع الثاني : نشأة البنك

نشأت المصارف التجارية كمحصلة لظروف ومتطلبات اقتضتها التطورات الاقتصادية على مر السنين ، ولعل الصيارفة في اروبا وايطاليا بالذات هم أول من طرق هذا الباب فلقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصيارفة بقصد حفظها مقابل إيصالات يحررها الصيارفة لحفظ حقوق أصحاب الودائع وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للمصارف وهي إيداع الأموال وكان المودع إذا أراد ذهبه يعطي الصائغ الإيصال ويأخذ الذهب ومع مرور الزمن أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل ويبقى الذهب مكدسا في خزائن الصائغ وقد تنبه الصائغ إلى هذه الحقيقة فصار يقرض مما لديه من الذهب مقابل فائدة وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للمصارف وهي الإقراض ، أما خلق النقود أو إصدارها فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يحرره الصائغ (بدلا من الذهب الحقيقي) ويعطيه للمقترض وخاصة بعدما أصبح الناس يثقون بهذه الإيصالات لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في أي وقت يشاؤون كما دلتهم على ذلك تجاربهم العديدة خلال تعاملهم مع الصائغ .

وقيام الصائغ بهذه الأعمال لم يأت طفرة وإنما كان نتيجة لتطور استغرق زمنا طويلا واكبه ازدياد كبير في ثقة الجمهور المتعامل مع الصائغ مما حول مؤسسته إلى النواة الأولى للمصرف التجاري .

ولعل أول مصرف كان في البندقية عام 1157 م ، ثم توالي ظهور المصارف بعد ذلك فظهر بنك أمستردام عام 1694 م وبنك فرنسا عام 1800 م .[1]

[1] . زياد سليم رمضان ، محفوظ احمد جودة ، إدارة البنوك ، دار المسيرة صفاء للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، طبعة 2 ، 1996 ، ص 11 .

الفرع الثاني : مفهوم البنك

هناك عدة تعاريف للبنوك نذكر منها :

1 . " أي منشاة تتعامل بالنقود تقبلها من العملاء في شكل إيداعات وتحترم طلباتهم في سحبها كلها او بعضها وتقوم بتحصيل الشيكات لعملائها كما تقوم بمنح القروض أو استثمار الودائع الزائدة حتى يتم طلبها من قبل أصحابها ".

2 . " هي المؤسسات التي تتعامل أو تتاجر بالائتمان أو الدين هو الأساس المهم الذي تقوم عليه المصارف التقليدية في عملها ، والائتمان يعني الأمان أو الثقة التي تربط الدائن بالمدين والتي يتم بموجبها دفع قيمة في الحاضر والدفع المؤجل لاحقا إذا أن الائتمان يعني بوجه عام منح فترة من الوقت من قبل الدائن إلى المدين يتعين على الأخير في نهايتها دفع الدين المستحق عليه " . [1]

3 . " هي منظمة اقتصادية متخصصة في إدارة الأموال عن طريق الحفظ والإقراض أو بيع أو الشراء " .

4 . " البنك هو مؤسسة مالية ذات شخصية معنوية يمكن تعريفها بالنظر إلى وظائفها ، فهي وسيط مالي بين المقرضين والمقترضين ويخلق الائتمان أو ما يطلق عليه القروض مع القيام بما يرتبط بهذه الأمور من خدمات وإجراء العمليات المصرفية " . [2]

[1] . فليح حسن خلف ، النقود والبنوك ، عالم الكتب الحديث ، اربد ، الأردن ، ط 1 ، 2006 ، ص 236 .

[2] . محمد عبد الفتاح الصيرفي ، إدارة البنوك ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2016 ، ص ص 33 . 34 .

المطلب الثاني : أهداف ووظائف البنك

الفرع الأول : أهداف البنك

تتمثل أهداف البنوك التجارية في الربحية ، السيولة ، الأمان وفيما يلي نتعرف على كل واحد منهم :

1 ـ الربحية :

تنتج على استخدام البنك لأمواله في مجالات استثمارية معينة مع العلم أن الجانب الأكبر لمصروفاته يتمثل في الفوائد على الودائع بمختلف أنواعها وإيراداته تتمثل في الفوائد التي يتحصل عليها نتيجة استثمار تلك الودائع والفوائد المدفوعة عليها .

2 ـ السيولة :

تعرف السيولة النقدية في البنوك التجارية بأنها قدرة البنك على مواجهة الالتزامات المالية التي تتكون بشكل رئيسي من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وتلبية طلبات الائتمان ومن هنا تكون شبه النقدية وتوفيرها من الأهداف الأساسية للبنوك التجارية حيث أن توفيرها يساعد البنك على تجنب الخسارة التي تحدث نتيجة اضطراره إلى تصفية بعض موجوداته غير السائلة ومجرد إشاعته من عدم توفر السيولة لدى البنك للإفلاس .

3 ـ الأمان :

يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر مقارنة بصافي الأصول وهذا يعني صغر هامش الأمان بالنسبة للمودعين التي تعتبر أموالهم المودعة لدى البنك من أهم مصادر تمويل استثمارية ، فالبنك يستطيع تحمل خسارة تفوق رأس ماله لان زيادتها عنه تؤدي إلى تغطيتها عن طريق اللجوء إلى أموال المودعين وعلى البنك تحقيق اكبر قدر من الأمان للمودعين على أساس رأس ماله الصغير إلا أن ينبغي ملاحظته الذي هو التعارض الواضح بين هذه الأهداف وهو ما يمثل المشكلة الأساسية في إدارة البنوك التجارية ، ويرجع هذا التعارض إلى تعارض أهداف كل من الإدارة والمودعين ، فالإدارة تسعى إلى تحقيق أقصى عائد وهو ما قد يترك أثرا سلبيا على مستوى السيولة ودرجة الأمان ، أما المودعين فيأملون أن يحتفظ البنك بقدر كبير من الأموال السائلة وان يوجه موارده المالية إلى استثمارات تتسم بدرجة قليلة من المخاطرة وهو ما يترك أثرا على عكس الربحية .[1]

[1] . منير إبراهيم هندي ، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات ، المكتب العربي الحديث ، مصر، 1996 ، ص 12 .

الفرع الثاني : وظائف البنك

تتمثل أهم وظائف البنوك فيما يلي :

1 ـ الحرص على السيولة : البنك يأتمن على أموال الناس أي المودعين الذين وضعوا ثقتهم وأودعوا أموالهم ، وهو حريص على تلك الأموال حريصا يفرضه المنطق والقانون إذ كسب ثقة العملاء بإعادة حقهم عند الطلب ويتمثل هذا الحرص على الضمانات التي يطلبها العميل عند اقتراضها .

2 ـ السيولة: يجب على البنك أن يكون حاضرا لتلبية طلبات المودعين إذا طلبوا سحب ما يرغبون من أموالهم وهذا ما يفسر ضرورة توفير السيولة اللازمة لدى البنك ومواجهة طلبات السحب المحتملة .

3 ـ الوظيفة النقدية : تتمثل هذه الوظيفة في تزويد البنوك المتعاملين بالنقود وتنظيم تداولها ابتدءا بحفظ النقود لمصلحة المودعين وانتهاء بالمنح لمن يطلبها من الودائع المجتمعة لدى البنوك الخاصة بعد أن أصبحت شهادات الإيداع جزء من النقود المتداولة .

4 ـ الوظيفة التمويلية : تتمثل في قيام البنوك بالمساهمة في تمويل المشروعات المختلفة عن طريق تقديمها للأموال لانجاز هذه المشروعات أو الجديد منها . [1]

المطلب الثالث : خصائص ومصادر تمويل البنك

الفرع الأول : خصائص البنك

تتميز البنوك بأنها :

ـ أكثر أنواع البنوك مخاطرة في أداء نشاطها مما يجعلها تتحمل مسؤولياتها في إدارة الأموال .

ـ تعتمد هذه البنوك على أموال ضخمة في تعاملاها مقارنة مع رأسمالها .

ـ نظرا لتعامل هذه البنوك بشكل كبير بالودائع تحت الطلب والقروض قصيرة الأجل معرضة بشكل كبير لخطر السيولة .

ـ كثرة المتعاملين مع هذه البنوك من أفراد ومؤسسات بسبب نوع الخدمات المقدمة . [2]

[1] . بن احمد عبد الله ، اثر الأزمة المالية العالمية على النظام المصرفي الجزائري ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، تخصص إدارة واقتصاد المؤسسة ، جامعة مستغانم ، دفعة 2011 . 2012 ، ص 14 .

[2] . منير إبراهيم هندي ، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات ،مرجع سبق ذكره ، ص 10 .

الفرع الثاني : مصادر تمويل البنك

تختلف البنوك من حيث اعتمادها على مصادر التمويل يمكن أن نقسم ما يلي :

1 ـ المصادر الداخلية :

وهي التي تظهر على شكل رأس المال والاحتياطات القانونية لدى البنك المركزي أو الاحتياطات الخاصة إلا أنها تمثل نسبة ضئيلة من موارد البنك وتعتبر بمثابة توفير قدر من الأمان لأصحاب الودائع في وقت الأزمات .

2 ـ مصادر خارجية :

وتقسم هذه المصادر بدورها إلى ما يلي :

ـ الودائع : وتمثل الجزء الأكبر من مصادر الأموال لدى البنوك سواء كانت ودائع تحت الطلب أو ودائع ثابتة ، ودائع بأقطار ، ودائع صندوق التوفير .

ـ الاقتراض من البنك المركزي : حيث تستطيع البنوك وقت الحاجة الماسة للنقود أو لمواجهة حالات السحب الشديد ، أو لأغراض خاصة أخرى الاقتراض من البنك المركزي .

ـ الاقتراض من الغير: سواء من البنوك الأخرى أو من المؤسسات المالية المختلفة المختصة بالتمويل . [1]

[1] . حسين جميل البديري ، البنوك مدخل محاسبي وإداري ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2003 ، ص 18 .

المبحث الثاني : التدقيق الداخلي في القطاع البنكي

تعد المصارف التجارية بمثابة العمود الفقري الذي يرتكز عليه الاقتصاد في جميع الدول ، فقد عرف بيان ممارسة التدقيق الدولي (1006) لعام 1990 الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين المصرف بأنه نوع من المؤسسات المالية المعترف بها كمصرف من قبل السلطات الرسمية في الدول التي يعمل فيها ، ويمتلك حقا مقصورا عليه باستعمال المصطلح " مصرف " كجزء من اسمه .

المطلب الأول : طبيعة التدقيق الداخلي واعتباراته التدقيقية الخاصة بالعمل البنكي

الفرع الأول : طبيعة التدقيق الداخلي في المصارف

تتمثل الوظيفة الرئيسية في المصرف التجاري في قبول الودائع والائتمان إضافة إلى الخدمات المالية الأخرى مثل شراء وبيع العملات الأجنبية والأوراق المالية وإصدار وقبول ، الكمبيالات ، الكفالات ، والاعتماد وغيرها من الأعمال المصرفية وغيرها من الأعمال المصرفية الأخرى .[1]

ونظرا لتشعب وزيادة تعقيدات العمل المصرفي فان الأمر يتطلب وجود جهة داخلية تتولى مهام ومسؤوليات مراقبة ومتابعة الأداء ، لذلك فان عملية التدقيق الداخلي تكتسب أهمية كبيرة في المصارف حيث يجب إخضاع جميع دوائر وأنشطة المصرف لعملية التدقيق الداخلي ، دون استبعاد أي نشاط من نطاق هذا العمل وفيما يلي أهم الإجراءات الواجب القيام بها ضمن مهام التدقيق الداخلي :

- فحص وتقييم مدى ملائمة وفعالية نظام الرقابة الداخلية والضبط الداخلي ونوعية الأداء في القيام بالمسؤوليات المنوطة بالنظام .
- مراجعة درجة ثقة وتكامل المعلومات المالية والوسائل المستخدمة في تحديد وقياس وتصنيف ورفع التقارير بمثل هذه المعلومات .
- مراجعة النظم التي تكفل الالتزام بهذه السياسات والخطط والإجراءات والقوانين والعمليات التي لها تأثير هام على أعمال المشروع والتقارير الصادرة عنه ، كما يجب عليهم بيان مدى الالتزام أو عدمه .
- تقييم مدى الموثوقية في العمل بما في ذلك الدقة والنزاهة والشمولية .
- تقييم مدى المعلومات المالية والإدارية لاتخاذ القرارات .[2]
- تقييم مدى استمرارية وموثوقية نظم المعلومات الالكترونية .
- التحقق من سير العمل في أقسام ودوائر المصرف بالشكل المطلوب الذي يحقق الكفاءة والفعالية في العمل .

[1] . إبراهيم ،إيهاب نظمي ، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور ، مكتبة المجتمع العربي ، الطبعة الأولى ، 2009 ، ص 142 .

[2] . خالد أمين عبد الله ، التدقيق والرقابة في البنوك ،مرجع سبق ذكره ، ص 149 .

وبالتالي يجب أن يتمتع مدير دائرة التدقيق الداخلي بالصلاحيات والسلطات التي تمكنه من تنفيذ مهام التدقيق الداخلي وعلى ذلك يجب أن يكون ارتباطه مباشرة بالمدير العام أو رئيس مجلس الإدارة ويكون مسؤولا أمامه عن نشاط جهازه وقيامه بجميع الوظائف المناطة به .

كما انه المسؤول عن وضع دليل التدقيق الداخلي والمنهاج السنوي للتدقيق الدوري في مطلع كل سنة وعرضه على المدير العام ومجلس الإدارة لإقراره ليعمل على تنفيذه ويضع الخطط التنفيذية لكل عملية تدقيق ويتابع تنفيذها ويدرس التقارير المقدمة إليه . ويدخل التعديلات عليها ويرفعها إلى مجلس الإدارة أو المدير العام مقرونة بمقترحاته وتوصياته ويتابع تنفيذا لقرارات المتخذة بشأنها وخصوصا المخالفات الهامة التي يلاحظها جهاز التدقيق بالإضافة إلى ذلك فان مدير الدائرة يشارك في معظم اللجان المختصة في البنك ويكلف جهازه بتدقيق ومتابعة التوصيات الصادرة عنها والتي تنظم السياسات العامة التي تتناول كافة عمليات البنك المصرفية وغير المصرفية منها .

وأخيرا فان على مدير التدقيق أن يضع التقرير السنوي عن صحة عمليات البنك من واقع الملاحظات التي تجمعت لديه خلال العام وان يرفعها المجلس الإدارة أو المدير العام بالإضافة إلى قيامه بإعداد تقرير سنوي عن نشاط دائرته ومقترحاته لتطوير الجهاز وتحسين العمل في مختلف دوائر البنك .

أما رئيس الدائرة أو رئيس المدققين فيساعد مدير الدائر بانجاز مهامه ومسؤولياته ويحل محله أثناء غيابه .

أما مساعد رئيس الدائرة للتدقيق المركزي فان من مهامه ما يلي :

- الحفاظ على موجودات البنك وسيولته وملاءته وتطور موارده وتوظيفاته من واقع التقارير التي ترد يوميا عن الدوائر المختلفة .
- متابعة مراعاة البنك لأحكام القوانين والأنظمة النافذة وخاصة تعليمات البنك المركزي وتوجيهاته من واقع البيانات والإحصائية اليومية .
- متابعة مراعاة البنك للسياسة والخطط المحددة من قبل مجلس الإدارة والمدير العام من واقع المعلومات والتقارير التي ترد من مختلف الفروع .

أما مساعد رئيس الدائرة للتدقيق الميداني فتشمل مهامه ما يلي :

- يقوم بأعمال التدقيق الميداني حسب القواعد والأصول المعتمدة في البنك وحسب أحكام دليل التدقيق في البنك وفق الخطة المحددة من قبل مدير الدائرة وضمن الفترة الزمنية المحددة لتنفيذ المهمة .
- يشرف على أعمال المدققين وينسق العمل فيما بينهم ويتابع تنفيذ خطط العمل المحددة لهم ضمن الفترة الزمنية المخصصة لذلك .

. يشعر مدير الدائرة فورا بالمخالفات الخطيرة التي يضع يده عليها خلال تنفيذه مهام التدقيق الميداني. أما المدققون فتشمل مهامهم ما يلي :

ينفذ المدققون العمل المناط بهم تحت إشراف رئيسهم المباشر وضمن الفترة الزمنية المخصصة لعملية التدقيق وفق الخطط والسياسات والقواعد والأعراف المعمول بها في البنك ، وحسب أحكام دليل التدقيق وتعليمات وتوجيهات رئيسهم المباشر وضمن نطاق أمر المهمة المكلفين بها .[1]

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لدائرة التدقيق الداخلي للبنك يتضمن ما يلي :

[1] . خالد أمين عبد الله ، التدقيق والرقابة في البنوك ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 155 . 157.

الشكل (2.2) : الهيكل التنظيمي لدائرة التدقيق الداخلي للبنك

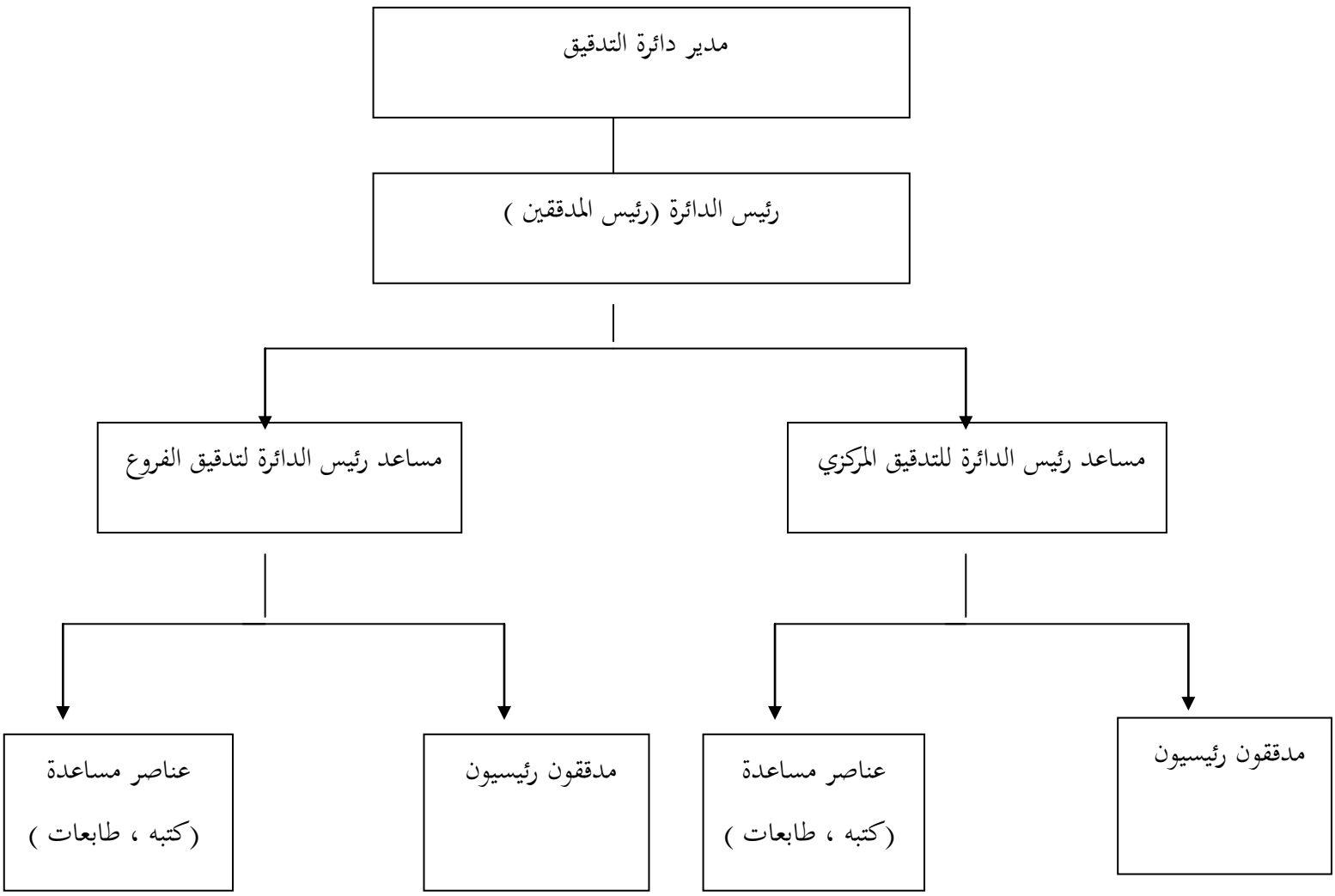

المصدر: خالد أمين عبد الله ،التدقيق والرقابة في البنوك ، مرجع سبق ذكره ص 154.

الفرع الثاني : الاعتبارات التدقيقية الخاصة بالعمل البنكي

تتميز عملية التدقيق الداخلي في المصارف عن غيرها من المنشات الأخرى باعتبارات معينة في ضوء الطبيعة الخاصة للعمل المصرفي .

- طبيعة المخاطر المرتبطة بالمعاملات المصرفية .
- الاعتماد الكبير على أنظمة الحاسوب لمعالجة المعاملات .
- تأثير التعليمات والتشريعات التي تعمل ضمنها .
- التطور المستمر للخدمات الجديدة والممارسات المصرفية ، والتي يمكن أن لا تتناسب أحيانا مع مستوى التطورات في المبادئ المحاسبية والممارسات التدقيقية التي تطلبها .[1]

المطلب الثاني: أسس ومتطلبات التدقيق ودوره في إعادة أنظمة الرقابة الداخلية بالبنك

الفرع الأول : أسس ومتطلبات التدقيق في المصارف

لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة في أعمال المؤسسات المصرفية يتطلب مراعاة الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية كالتالي :

1 ـ الأسس الإدارية :

لمراعاة الأسس الإدارية يجب أن تتوفر الشروط التالية :

- وضوح الأهداف الرئيسية والثانوية للمصرف ، حيث يسترشد المسؤولين بهذه الأهداف ويعملون على تحقيقها .
- تقسيم العمل حيث يتم من خلاله تحديد مراكز التكلفة والمسؤولية وتخصيص عمل معين لكل دائرة وبالتالي تسهيل عملية التدقيق والرقابة .
- تطبيق الإدارة بالاستثناء حيث يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه من خلال إبلاغ المستويات الإدارية العليا بأية تغيرات جوهرية تواجه الإدارات التنفيذية الوسطى والدنيا أثناء التنفيذ أو عن أي خلل أو قصور في الأداء الفعلي عن الأداء المستهدف من اجل تحليل الوضع وإيجاد حلول عملية له ، بالإضافة إلى مبدأ السرية المهنية الخاص بالعمل المصرفي ومبدأ حسن المعاملة ومبدأ سرعة التنفيذ .

2 ـ الأسس المالية والمحاسبية :

ينبغي على دائرة التدقيق الداخلي مراعاة مجموعة من الأسس المالية والمحاسبية لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات المصرفية وأهمها :

[1] . صبح داوود يوسف ، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية ، دار الكتب العلمية للنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص 318 .

ـ مراقبة السيولة : وهي تعني احتفاظ المصرف بقدر من ودائع عملائه في صورة نقدية أو شبه نقدية يمكن تحويلها إلى نقدية دون خسائر تذكر فالغرض منها الحاجة إلى تلبية طلبات عملائه الطارئة ويتم هذا من خلال إيجاد حالة من التوازن بين حجم النقدية المحتفظ بها وحجم النقدية المستثمرة لان عدم التوازن يعني المخاطرة في حالة تدني السيولة ونقص الربحية في حالة زيادة السيولة .

ـ توفير الأمان : وهو يعني ضمان حقوق عملاء المصرف وجعلها في متناول أيديهم في الوقت الذي يرغبون فيه الأمر الذي يعني وجود علاقة طرديه بين الأمان وحجم السيولة ، إلا أن ارتفاع درجة الأمان تقود الى ضياع فرص استثمارية للمصرف ، لان النقدية المتوفرة لا يتم استثمارها وبالتالي تقل عائداتها ، لذلك يجب على إدارة المصرف إيجاد حالة من التوازن بين حجم السيولة المطلوب توفرها ودرجة الأمان اللازمة .

ـ تعظيم الربحية : ويتحقق هذا المبدأ من خلال متابعة التوازن بين حجم السيولة ودرجة الأمان وهو يعتمد على أنواع الودائع المتعددة .[1]

الفرع الثاني : دور التدقيق الداخلي في إعداد أنظمة الرقابة الداخلية

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في المصارف لما لها من اثر في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وقياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة لذلك كان لها دور فعال في :

1ـ المساهمة في وضع الأنظمة الداخلية التالية ومراجعتها دوريا للتحقق من فعاليتها :

ـ نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية وفقا لدليل العمليات المعمول به .

ـ نظام معالجة التطبيقات المعلوماتية وضمان الأمان .

ـ نظام إدارة المخاطر والتحكم بها وتقييمها .

ـ نظام تقييم جودة الأصول .

2 ـ الجوانب الواجب مراعاتها لدى وضع أنظمة الرقابة والضبط الداخلي :

ـ واجبات القائمين على إدارة المصرف في مجال الرقابة والضبط الداخلي.

ـ أسس تحديد المخاطر وتقييمها ، لا سيما مخاطر الائتمان والسوق ومعدلات الفائدة والسيولة بالإضافة إلى مخاطر التشغيلية والقانونية والتحول والتعامل مع المخاطر الأخرى .[2]

---

[1] . عبد الله خالد أمين ، الاتجاهات الحديثة في التدقيق والرقابة ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2002 ص 09 .

[2] . إبراهيم رباح ، إبراهيم المدهون ، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة ، مذكرة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ،غزة ، 2011 ، ص 24 .

المطلب الثالث : أهمية وأهداف وعناصر التدقيق الداخلي في البنوك

الفرع الأول : أهمية وأهداف التدقيق الداخلي في البنوك

1 ـ أهمية التدقيق الداخلي في البنوك :

يعتبر الجهاز المصرفي قطاعا حيويا في إدارة الاقتصاد ومواكبة التطورات التي يمر بها من خلال توفير القنوات والأطر المؤسسية اللازمة لتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو السبل الاستثمار الحقيقي الداعم لمسيرة النمو المطرد. ومن المعروف أن ممارسة أنشطة وإجراءات الأعمال المصرفية يحفه مجموعة من المخاطر وان ترك الأنشطة والممارسات المصرفية بدون عملية تدقيق ومراقبة سيؤدي إلى مشاكل تهدد بخطر فقدان العملاء لودائعهم وفقدان المصارف لرؤوس أموالها وبالتالي إمكانية الإفلاس او المقاضاة أمام المتعاملين أو وقوع مخالفات على المصرف من قبل الجهات المشرفة الحكومية التي تمارس أنواع الرقابة الخارجية الحكومية على المصارف كالمركز المركزي لذلك كان من المهم جدا وجود دوائر ووحدات تقوم بمهمة التدقيق والفحص والتأكد من داخل المصرف على الإجراءات التي ينفذها المدراء والأفراد داخل المصارف ويمكن تلخيص مبررات وجود التدقيق الداخلي في المصارف بما يلي :

ـ أن المصارف تقوم بالعديد من المعاملات ضمن الأقسام العديدة فيها إبتداءا بالودائع ومرورا بالكمبيالات وإلاعتمادات الجارية مدين والتسهيلات الائتمانية وما يتبع ذلك من المعاملات المختلفة لذلك فان تبعا إلى هذا التنوع في العمليات المصرفية تبدو الحاجة الملحة إلى وجود التدقيق الداخلي .

ـ وجود إمكانية التلاعب في العمليات المصرفية خاصة بعد حدوث الظاهرة الممكنة في المصارف مما أتاح المجال المناسب لحدوث تلك التجاوزات .

ـ علاقة الرقابة حيث الداخلية والتدقيق بسياسات التوظيف تبدو هذه العلاقة في تشجيع الموظف الدقيق والصادق بعمله ومعاقبة الموظف المقصر بالاعتماد على تقارير المدقق الداخلي .

ـ بالإضافة إلى أن التدقيق يعطي العميل الثقة بالمصرف ، فان هذا التدقيق تبدو أهميته أيضا في إعطاء المساهمين في المشروع الصورة الواضحة عن سير العمليات فيه .[1]

2 ـ أهداف التدقيق الداخلي في البنوك :

إن الهدف الرئيسي من تدقيق عمليات المصرف هو تقديم رأي مستند إلى المعايير الدولية للتدقيق او الممارسات المحلية المناسبة التي يتم وضعها حول صحة البيانات السنوية للمصرف والتي تم إعدادها بشكل دوري .

[1]. خالد أمين عبد الله ، التدقيق والرقابة في المصارف ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الأولى ، 1998 ، ص 30 .

غالبا ما يتطلب من المدقق الداخلي للمصرف أن يقدم تقارير لأغراض خاصة بالجهات العليا المشرفة على المصرف والى السلطات النظامية الأخرى وفيما يلي نبرز أهم أهداف التدقيق الداخلي في المصارف :

- تسيير تحقيق أهداف العمل في المصرف .
- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في المصرف .
- تقييم نظام الرقابة الداخلية والنظم والإجراءات .
- حماية أصول المصرف .
- تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر.
- استعراض ومراجعة الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين واللوائح داخل المصرف .
- زيادة الموثوقية بالقوائم المالية .

ومن مهام التدقيق الداخلي في البنوك نستخلص ما يلي :

- إعداد تقرير التدقيق ورفعه للإدارة العليا في المصرف .
- تقديم نصائح وتوصيات للإدارة عن الأمور التي تتطلب اهتمام داخل المصرف.
- تصميم جداول زمنية وبرامج عملية لكل مهنة تدقيق.
- المساعدة في تطوير النظم وحل المشكلات في بداياتها قبل أن تتفاقم. [1]

الفرع الثاني : عناصر التدقيق الداخلي في المصارف

تتمثل عناصر التدقيق الداخلي في البنوك في ثلاث عناصر نذكر:

1 ـ تقدير المخاطر المصرفية :

تتعرض البنوك للعديد من المخاطر المرتبطة بأنشطتها وخدماتها وهذه المخاطر ناتجة عن عوامل خارجية وداخلية لذا فان فهم المدقق لطبيعة هذه المخاطر يجب أن يكون ملما بمحددات النشاط المصرفي الخارجية والداخلية المحددات الخارجية تتمثل في المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يشمل على سبيل المثال القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي ، قوانين المصارف وقوانين البنك المركزي وقوانين سوق المال .

أما بالنسبة للمحددات الداخلية فهي تتمثل في القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل البنك بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ، وبعد معرفة المدقق لمحددات النشاط المصرفي تأتي الخطوة الثانية وهي التطرق إلى معرفة المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي وكيفية التحكم

[1]. RSM ، astute consulting internal audit and risk management ،2008، p 05.

فيها والسيطرة عليها وذلك من خلال تحديد مسبق لحدوث هذه المخاطر واستعمال التقنيات والوسائل التي تساهم في تنفيذ عملية التدقيق بكفاءة ومهارة .

2 ـ إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك :

لقد بين التدقيق الداخلي انه لا يوجد تحكم في المخاطر المصرفية (تحديد أو تخفيض المخاطر) ، إلا إذا لعبت أنظمة الرقابة الداخلية للبنوك دورها كما ينبغي لذلك تعتبر عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية للبنك الخطوة الأساسية في عملية التدقيق وذلك لهدف ضمان تنفيذ صحيح ودقيق لإجراءات الرقابة الداخلية بشكل يؤمن للبنوك المصداقية والصحة لنظام المعلومات المستخدم .

ويمكن حصر إجراءات الرقابة الداخلية للبنوك في نقاط كما يلي :

ـ تحديد واضح لأهداف الرقابة واستعمال دليل الإجراءات .

ـ الفصل في الوظائف والموضوعية في الحسابات .

ـ توفر كفاءة في نظام المعلومات ومراقبة الأداء .

3 ـ برنامج التدقيق المحاسبي في البنوك :

إن الاعتماد على المعلومات المحاسبية والمالية يتوقف على مدى كفاءة أصحاب مهنة المحاسبة والتدقيق على حد سواء حيث تعتبر هذه المعلومات أهم المصادر إذ أنها تعكس صورة حقيقية عن حالة البنك ، فمن خلال هذا العنصر فيتضح دور المدقق الداخلي الذي يتمثل في قيامه باستكمال المعطيات التي تؤثر على إصدار الحكم بخصوص الحالة المالية للبنك في الخطوات التالية :

ـ جمع البيانات المالية والمستندات الخاصة بالبنك تتمثل في القانون الأساسي ودليل حسابات البنك ، الميزانيات والقوائم المالية .

ـ إبداء الرأي الأولي في نظام الرقابة الداخلية من ناحية الكفاءة وسلامة هذا النظام .

ـ دراسة جميع الحوادث المالية التي مر بها البنك (أسبابها وعواقبها) ، مع الإشارة إلى التدابير التي اتخذت لتفادي تكرار حدوثها . [1]

إضافة إلى أن المدقق عليه أن يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات القوائم المالية للأنشطة البنكية وهي :

ـ درجة السيولة تعتبر ذات أهمية نسبية مرتفعة في الميزانيات .

[1] . إيهاب ديب مصطفى رضوان ، اثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء المعايير التدقيق الدولية (البنوك الفلسطينية وقطاع غزة) مذكرة ماجستير ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، 2011 ، ص ص 31 . 37 .

ـ معطيات خارج الميزانية ذات أهمية نسبية .

ـ طبيعة مختلفة للمنتجات خاصة المتطورة منها .[1]

المبحث الثالث: مساهمة المدقق الداخلي في تحسين وضعية البنك

يعتبر المدقق الداخلي الركيزة الأساسية في تحسين الوضعيات الخاصة بالعمل البنكي حيث يساهم في تطوير كافة العمليات المحاسبية وكذلك هو مسؤول عن المخاطر التي تحصل في المصرف حيث يقوم بمهارات ومبادئ ومراقبة داخلية فعالة داخل المصرف .

المطلب الأول : مؤهلات ومبادئ المدقق الداخلي في البنك

الفرع الأول : مؤهلات المدقق الداخلي

يجب أن يتحلى المدقق الداخلي بمجموعة من المهارات والصفات وأهمها :

1 ـ مهارات المدقق الداخلي :

تعتبر المهارات الفنية والإدارية للمدقق الداخلي أمرا ضروريا لتمكينه من النهوض بواجباته ومسؤولياته ، لذلك ينبغي على المدقق الداخلي للمصارف أن يكون لديه خلفية وخبرة في إحدى المجالات التالية :

ـ خبرة في أعمال المراجعة المكتسبة سواء من التدقيق الخارجي أو من بيئة التدقيق الداخلي .

ـ خبرة في مجال الخدمات المصرفية المكتسبة من المسؤوليات المباشرة في المؤسسات المصرفية .

ـ خبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات المكتسبة من بيئة التدقيق أو من البيئة الفنية .[2]

2 ـ صفات المدقق الداخلي :

أما من الصفات اللازم توافرها في المدقق الداخلي فقد ذكر ما يلي :

ـ الالتزام بقواعد السلوك المهني لمهنة التدقيق الداخلي في المصارف .

ـ مواصلة البحث والدراسة ومتابعة تطورات المهنة مع التجديد والابتكار.

ـ التواضع وحسن التفاهم والتعاون مع الآخرين .

ـ سلامة الحكم على الموضوعات اعتمادا على رأيه دون التأثر بالآخرين .

ـ الالتزام بالموضوعية والواقعية وعدم المبالغة أو المغالاة . [3]

---

[1] . يوسف السعيد ، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري (سوق فلسطين للأوراق المالية) ، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2007 ، ص 114 .

[2] Barclay Simpson، an introduction to internal auditing in banking، USA، 2005، p 16 .

[3] . القبطان محمد السيد ، قواعد المراجعة في أعمال البنوك شرح وافي لعمليات المصارف وأساليب مراجعتها ، دار النصر للطباعة والنشر القاهرة ، 2006 ، ص 181 .

3 ـ صفات المدقق الشخصية :

لقد حدد معهد المدققين الداخليين المواصفات الواجب توافرها في المدقق الداخلي حيث وضع المعهد أربع قواعد عامة يندرج في إطارها مجموعة من الجزيئات وهي كما يلي :

ا ـ النزاهة :

ـ يجب على المدققين الداخليين أداء عملهم بأمانة وحذر ومسؤولية .

ـ يجب على المدققين الداخليين أن يحافظوا على القانون ويتوقعوا اكتشاف أية أفعال بواسطة القانون أو المهنة .

ـ يجب على المدققين الداخليين أن يحترموا ويساهموا في تحقيق الأهداف الشرعية والأخلاقية للمنظمة التي يعملون بها .

ـ يجب على المدققين الداخلين أن لا يمارسوا أفعال تسيء المهنة أو المنشاة التي يعمل بها .

ب ـ الكفاءة :

ـ يجب على المدققين الداخليين أن يؤذوا فقط الخدمات بالمعرفة والمهارة الضرورية والخبرة .

ـ يجب على المدققين الداخليين أن يؤذوا خدمات التدقيق الداخلي طبقا لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي.

ـ يجب على المدققين الداخليين أن يحسنوا باستمرار كفاءتهم وفعالية وجودة خدماتهم .

ج ـ الموضوعية :

ـ يجب على المدققين الداخليين أن لا يشاركوا في أية أنشطة أو علاقات ربما تضعف أو المفترض أن تضعف تقييم غير متحيز.

ـ يجب على المدققين الداخليين ألا يقبلوا أية شيء ربما يضعف أو من المفترض أن يضعف حكمهم المهني .

ـ يجب على المدققين الداخليين الإفصاح عن كل الحقائق المادية التي عرفوها أثناء قيامهم بواجباتهم والتي أن لم يفصحوا عنها ربما تؤدي إلى تشويه تقاريرهم عن الأنشطة التي يراجعونها .

د ـ السرية :

ـ يجب على المدققين الداخليين أن يكونوا عقلاء بشان استخدام وحماية المعلومات المكتسبة أثناء القيام بواجباتهم .

ـ يجب على المدققين الداخليين أن لا يستخدموا المعلومات لأي مكسب شخصي أو بأي أسلوب لا يتفق

مع القانون أو يضر بالأهداف الشرعية والأخلاقية للمنظمة التي يعملون فيها .[1]

الفرع الثاني : مبادئ المدقق الداخلي في البنك

أوضحت لجنة بازل للرقابة المصرفية من خلال الدراسة المعدة من قبلها بعنوان " التدقيق الداخلي في المصارف وعلاقة المراقبين بالمدققين ، دراسة مسيحية " . المبادئ العامة والأساسية لوظيفة التدقيق الداخلي وهي :

1 ـ الاستمرارية ، الديمومة :

ينص هذا المبدأ على انه يجب على كل مصرف أن يوجد لديه وظيفة تدقيق داخلي دائمة ، تقوم بتنفيذ المهام والمسؤوليات الموكلة إليها وعلى الإدارة العليا واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تضمن استمرارية هذه الوظيفة . والتي يجب أن تتناسب مع حجم المصرف وطبيعة عملياته وأنشطته .

2 ـ الاستمرارية ، الموضوعية ، النزاهة :

يجب أن تكون وظيفة التدقيق الداخلي في المصرف مستقلة عن الأنشطة التي يتم تدقيقها نحو عمليات الرقابة الداخلية اليومية ، مما يوفر اعتقاد كافي بان التدقيق الداخلي يستطيع أن ينفذ مهامه بموضوعية ونزاهة دون التأثر بمصلحة الإدارة الخاصة نتيجة تبعية لها ، وبالتالي يستطيع المدقق الداخلي تقديم تقريره عن نتائج مراقبته وتقييمه للنشاطات المختلفة وكشف مواقع الاحتيال داخليا دون ممارسة أية ضغوط من الإدارة العليا ، ويكتسب التدقيق الداخلي هذا الحق من خلال استقلاليته ضمن الهيكل التنظيمي وتبعيته المباشرة للجنة التدقيق . وتحقيق الموضوعية والنزاهة المطلوبين في عمل التدقيق الداخلي يجب وجود عدة إجراءات وشروط منها :

ـ الدوران المستمر لمهمات التدقيق بين موظفي قسم التدقيق .

ـ عدم تدخل المدقق الداخلي وتنفيذ أية أعمال تشغيلية ضمن المصرف .

ـ الاعتراف باستقلالية قسم التدقيق الداخلي ضمن الهيكل التنظيمي .

ـ عدم وجود تضارب في المصالح بين التدقيق الداخلي والمصرف .

3 . الكفاءة ، المهنية :

تعتبر الكفاءة المهنية للمدققين الداخليين عنصرا جوهريا وأساسيا لأداء مهامهم ووظيفتهم بالشكل الصحيح . وتشمل الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي التدريب والتأهيل المستمران واكتساب الخبرة والمعرفة والمهارات المطلوبة وتختلف درجة الكفاءة باختلاف حجم المصرف ودرجة تعقيد الأنشطة موضوع التدقيق كتدقيق الأنشطة المصرفية الالكترونية .

[1] . احمد حلمي جمعة ، التدقيق الداخلي والحكومي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2011 ، ص ص 48 . 49 .

ويكتسب موظفي التدقيق الداخلي الكفاءة المهنية من خلال :

ـ الخبرة أثناء ممارسة العمل .

ـ حضور الدورات التدريبية المهنية الداخلية والخارجية .

4 ـ نطاق ومجال نشاط قسم التدقيق الداخلي ضمن المصرف :

يجب أن تقع كل أنشطة وعمليات المصرف ضمن نطاق عمل التدقيق الداخلي ، فجميع أقسام وأنشطة المصرف بما فيها أنشطة الفروع والمنشات التابعة والأنشطة الخارجية لا تستثنى من نطاق فحص دائرة التدقيق الداخلي ، فهي مخولة بالوصول إلى كل السجلات والملفات والبيانات الخاصة بالمصرف .

بعض المصارف تنشا أقساما للرقابة والمراقبة على أنشطة أو عمليات معينة خاصة بالمصرف وهذه الأقسام جزء من نظام الرقابة الداخلية ، حيث إن وجودها لا يقلل من فحص دائرة التدقيق الداخلي .

وفي حالة وجود فرع هام للمصرف في الخارج فعلى دائرة التدقيق الداخلي أن تؤسس مكتبا محليا للتأكد من كفاءة واستمرارية عمل هذا الفرع ، وهذا المكتب يعد جزءا من دائرة التدقيق الداخلي ويجب أن ينظم بطريقة يلتزم فيها بالمبادئ الخاصة بالتدقيق الداخلي .[1]

المطلب الثاني : مقومات التدقيق الداخلي في البنوك

تتلخص مقومات التدقيق الداخلي في المصارف من خلال :

1 ـ قسم مستقل للتدقيق الداخلي :

يجب أن يتواجد في المصرف قسم مستقل للتدقيق الداخلي يقوم بتدقيق جميع أعمال إدارته وأنشطته المختلفة ولضمان الاستقلالية الكاملة لابد من تبعية في الهيكل التنظيمي للمصرف إلى مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق التي تتكون من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ، وعادة تتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء حسب حجم المصرف .

2 ـ الأفراد مؤهلون للقيام بالتدقيق الداخلي :

يجب تزويد أقسام التدقيق في المصارف بأفراد من ذوي الكفاءة والخبرة في أعمالها ، مع مراعاة توفير عنصر اللياقة ومتانة الخلق لان عملهم يستلزم الاتصال بجميع العاملين في المصرف وفروعه ، ولذلك يجب أن تتوفر فيهم عدد من الشروط والمواصفات كما يلي :

2 ـ 1 ـ الشروط العلمية :

[1] . ملتقى المحاسبين الأردنيين والعرب ، "التدقيق الداخلي ومعايير التدقيق الداخلي في البنوك "، من :

http/www.oazs _ net // 6838_ topic 02-02-2013 H/1+00H

ـ أن يكون حاصلا على مؤهل تجاري جامعي .

ـ أن يكون من ذوي الخبرة والمؤهلين لتدقيق أعمال المصارف .

ـ التدريب العلمي المستمر.

ـ دراسة مبادئ العلوم السلوكية وفنون العلاقات العامة وطرق كسب الآخرين .

2 ـ 2 ـ الشروط الأخلاقية :

ـ الالتزام بالأخلاقيات المهنية وقواعد السلوك المهني .

ـ أن يكون على علاقة طيبة بزملائه العاملين في المصرف .

ـ يجب أن يكون مفهوما لدى المدقق الداخلي أن عمله لا يعني إكسابه مميزات على زملائه في الأقسام الأخرى ، بل عليه أن يقوم بعمله في جو تسوده روح الإخاء والتعاون وذلك تحقيقا لمصلحة العمل .

3 ـ نظام جيد للرقابة الداخلية :

نصت معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي على أن نطاق التدقيق الداخلي يجب أن يشمل فحص وتقييم مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية للمصرف ، ومدى كفاءة أداء المهام المحددة ويتم ذلك من خلال :

ـ التحقق من صحة المعلومات ومصداقيتها .

ـ التحقق من الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والقواعد من جانب الموظفين .

ـ التحقق من حماية الأصول ووجودها .

ـ التحقق من تحقيق أهداف العمليات والبرامج وفق ما هو مخطط لها .

4 ـ نظام جيد للتقارير :

يجب تحديد أهم الخصائص التي تؤثر في تصميم التقارير الجيدة بأربعة خصائص وهي :

4 ـ 1 ـ المنفعة : يجب أن يكون للتقرير هدف معين في خدمة الإدارة ، وقد أدى استخدام الكمبيوتر إلى إعداد تقارير قد لا يكون لها منفعة لمستخدميها لما تحتويه من معلومات زائدة عن احتياجات مستخدميها ، لذلك يجب أن تعرض المعلومات في التقارير بشكل مختصر ومفيد يحث المدراء على اتخاذ القرارات .

4 ـ 2 ـ الشكل الملائم : يجب أن تكون التقارير واضحة يسهل قراءتها وفهم ما تحتويه من معلومات ، ويجب أن يحدد الشكل الملائم للتقرير على أساس كل حالة على حده .

4 ـ 3 ـ محددة الهوية : التقرير الجيد يجب أن يشمل معلومات أساسية تحدد هويته مثل (العناوين ، اسم

المصرف ، اسم القسم وأرقام الصفحات وتاريخ التقرير) .

4 ـ 4 ـ الثبات : يجب أن تعد التقارير على أسس ثابتة . [1]

المطلب الثالث : خطة وإجراءات التدقيق الداخلي في البنوك الجزائرية

الفرع الأول : خطة التدقيق الداخلي في المصارف

يجب على دائرة التدقيق الداخلي إعداد خطة واضحة للتدقيق بحيث تشمل كافة المهام الواجب انجازها خلال الفترة المحددة على أن تأخذ بالاعتبار ما يلي :

ـ توقيت وتكرار عمل التدقيق الداخلي ، وكذلك الأنشطة التي ستخضع للتدقيق على أن يكون تدقيق يومي لبعض الأنشطة الخطرة ، وتدقيق أسبوعي وشهري وسنوي وفقا لطبيعة ودرجة مخاطر كل نشاط .

ـ أن تكون خطة التدقيق واقعية ويمكن تنفيذها بحيث تتلاءم مع حجم عمليات المصرف .

ـ أن تكون خطة التدقيق شاملة لكافة أنشطة المصرف بكافة الدوائر والفروع .

ـ تحديد منهجية الفحص والتدقيق لكافة الأنشطة بالمصرف المستندة إلى درجة المخاطر.

ـ مراعاة التطورات الفنية والمستجدات في الأنشطة المصرفية ودرجة المخاطر المتوقعة .

ـ أن تحدد الخطة بوضوح الموارد المالية والإدارية اللازمة لتنفيذ الخطة من حيث عدد الموظفين ومؤهلاتهم العلمية والعملية والاحتياجات التقنية اللازمة لتنفيذ الخطة بنجاح . [2]

الفرع الثاني : إجراءات التدقيق الداخلي في المصارف

أدت التغيرات التي حصلت في المحيط الاقتصادي والمالي في السنوات الأخيرة إلى ظهور عوامل جديدة تؤثر على القطاع المصرفي ، كالتكنولوجيا ، المنافسة الحادة ، التي تؤثر على عوائد المنشات المالية .وعند التدقيق في مصدر هذا الضعف ، غالبا ما يتضح انه ناتج عن تراكم سوء التحكم في الالتزامات والمخاطر ، واختلال نظام الرقابة الداخلية لهذه البنوك ، ويمكن حصر إجراءات الرقابة الداخلية للبنوك فيما يلي :

1 ـ تحديد واضح لأهداف الرقابة الداخلية :

غالبا ما تحدد الأهداف العامة من قبل الإدارة العامة للبنك ، التي توجد الوسائل المادية لضمان السير الطبيعي للأجهزة التنفيذية ورغم أن لكل منشاة مالية خصوصياتها وأهدافها الخاصة ، غير أنها لا تنحرف كثيرا عن الأهداف العمة المشتركة ، والتي تمنح للمراقبة الداخلية كل الوسائل الضرورية لتحقيق الأهداف التالية :

---

[1]. القباني ، ثناء علي ، السواح ، نادر إبراهيم شعبان ، النقود البلاستيكية واثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في المصارف التجارية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2006 ، ص ص 174 . 178 .

[2]. إبراهيم رباح ، إبراهيم المدهون ، مرجع سبق ذكره ، ص 28 .

ـ المحافظة على تامين العمليات .

ـ الرفع من فعالية ونوعية الخدمات و التأكد من احترام تحقيق الأهداف الموضوعة من الإدارة .[1]

2 ـ استعمال دليل الإجراءات :

يعتبر دليل الإجراءات وسيلة فعالة للتحكم في العمليات والتنفيذ الصحيح لها ، خاصة أن نشاط البنوك يمتاز بدرجة عالية من المخاطرة ، فلا بد من توجيه الأفراد والمسؤولين إلى تنفيذ العمليات المصرفية الأقل خطورة غير أن في الواقع العملي نصادف حالتين :

ـ أما عدم وجود دليل خاص بالإجراءات التنفيذية ، نتيجة عدم إدراك المسؤولين لفائدته .

ـ أو أن يكون الدليل موجود لكنه غير قابل للاستغلال ، ويرجع ذلك لعدم ملائمته لأوضاع أو لوجود تعقيدات تصعب على مستخدميه فهمها .

ولضمان فعالية دليل الإجراءات لا بد أن يتميز بما يلي :

ـ الوضوح والشمولية في مضمونه .

ـ أن يكون تحت تصرف كل من يهمه الأمر .

ـ إعادة النظر في مضمون الدليل بصفة مستمرة .

3 ـ الفصل بين الوظائف :

إن من خصائص المراقبة الداخلية هي ضمان الفصل بين الوظائف والمهام غير المتجانسة ، بمعنى آخر الفصل بين كل من :

ـ مهام خاصة بالتنفيذ للعمليات المصرفية : المحاسبة ، الخزينة ...الخ .

ـ مهام المراقبة والتدقيق لمجمل العمليات والإجراءات ، وبما أن هذه الأخيرة متعددة فلا يمكن ضمان فحصها باستمرار ، لذلك تبقى أفضل وسيلة للتحكم هي المراقبة الذاتية .

4 ـ الموضوعية في الحسابات :

الحساب هو أداة ضرورية للمعاملات البنكية ، لذلك فان البنوك تسجل عددا كبيرا جدا من أرقام الحسابات ، التي من خلالها يتم تنفيذ كل العمليات المالية والمحاسبية ، وعليه من الضروري وجود نظام يبين ويفسر حقيقة هذه الحسابات ، بشكل يجنب البنك تحمل المخاطر التي غالبا ما نجدها في المنشات البنكية .

5 ـ مراجعة داخلية فعالة :

[1] . صايجي نوال ، بغدود راضية ، الملتقى الدولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم بعنوان " دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية "، جامعة البويرة ، الجزائر ، ص 7 .

تتضمن المراقبة الداخلية تنفيذ العمليات بشكل سليم يطابق الإجراءات الداخلية للبنك ، فهي تعتبر المستوى الأول من المراقبة باعتبارها مندمجة في النظام السائد ، حيث يضمن تطبيقها غير أن مهنة البنوك تتحمل مخاطر عديدة لا بد من التحكم فيها عن طريق تحديد العمليات الأكثر عرضة للأخطار مثل تسجيل الحسابات الضمانات ، القروض ... الخ ، لذلك تحتاج البنوك إلى مستوى ثاني من المراقبة يتمثل في التدقيق الداخلي التي تتحقق من سلامة التنفيذ ، فالتدقيق هو مراقبة المراقبة ، بحيث يصادق على صحة ومصداقية المعلومات المستخدمة في البنوك ،كما تضمن تطبيق القواعد والسياسات العامة للإدارة وتسعى إلى تحقيق الفعالية قد تؤدي إلى شلل كلي في النظام .

6 ـ كفاءة نظام المعلومات ومراقبة الأداء :

تعرف مراقبة الأداء بأنها مجموعة من التقنيات والأنظمة هدفها تقدير وتحسين باستمرار النتائج المحققة ، الشيء الذي يعطي للمراقبة الداخلية ضمانا مزدوجا وذلك من خلال :

ـ تقدير النتائج : والذي يسمح للبنك بمعرفة أوضاعها عن طريق نظام معلومات خاص بالتسجيل ، ومن خلال هذا النظام تكتشف المراقبة الداخلية الأخطاء والانحرافات ومصدر الفروق المسجلة بالنسبة للموازنات التقديرية .

ـ تحسين النتائج : فلا بد أن يضمن النظام للبنوك الوسيلة التي تسمح باستمرار البحث عن تحقيق اكبر فعالية ممكنة وتحسين العوائد والكشف السريع لأخطاء التسجيل والتكيف مع المحيط وتغيراته .

وانطلاقا من هذا فان التدقيق مع مرور الزمن تحول من تقييم يكشف عن الأخطاء إلى عملية تقدير وتنبؤ لهذه الأخطاء خاصة في تعاملات البنوك بأنظمة أو تجهيزات جديدة للاستغلال والتي غالبا ما تحتاج إلى إجراءات مراقبة خاصة تسمح بتفادي سوء التحكم في النظام .[1]

[1]. صايجي نوال ، بغدود راضية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 08. 09.

خلاصة :

من خلال هذا الفصل يتضح أهمية وعظم الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي في البنوك ، وتبرز أهمية هذا الدور بالنظر إلى الطبيعة المميزة والمختلفة للبنوك عن المؤسسات الأخرى ، والتي تعمل في ظل مخاطرة عالية في كافة أنشطتها ومعاملاتها المصرفية ، ولتمكين المدقق الداخلي من القيام بمهامه في البنك يجب أن تتوفر لديه الخبرة والدراية الكافية حول طبيعة العمل المصرفي ووضع الخطط التي تمكنه من أداء واجباته بغرض تحسين أداء الإدارات المختلفة في المصرف .

وبذلك ازدادت أهمية كبير على سير العمل داخله ، وصولا إلى تحقيق أهدافه المتمثلة في تعظيم ربحية المساهمين وضمان استمرارية العمل فيه، والحفاظ على القيمة السوقية للسهم .

تمهيد :

بعد استعراضنا في النظري معلومات خاصة بالتدقيق البنكي من حيث المفاهيم العامة ومختلف التعاريف المتعلقة بهذا المصطلح العميق والمتجدد ، وكذلك تسليطنا الضوء على سياسة التدقيق الداخلي وأهميته والعوامل المؤثرة عليه، وكذلك الإجراءات التي يعتمدها البنك في تجسيد هذه السياسة وتوظيف عناصره بالشكل اللائق .

وبعد استعراضنا لمختلف النقاط المتعلقة بتكوين فكرة التدقيق البنكي وتطرقنا لمفهوم التدقيق في البنوك كأداة جوهرية في إستراتيجية الوظيفة البنكية .

سنحاول من خلال هذا الفصل التطبيقي توضيح هذه العناصر التي سبق ذكرها بدراسة حالة حية ونموذج تطبيقي لوكالة سيدي لخضر التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك في ثلاث مباحث :

المبحث الأول : عرض حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر

المبحث الثاني : تقديم وكالة سيدي لخضر

المبحث الثالث : خطوات وإجراءات التدقيق الداخلي على مستوى البنك بدر

المبحث الأول : عرض حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يسعى إلى التأقلم مع التغيرات التي تشهدها الساحة التدقيق البنكي نتيجة انفتاح هذه الأخيرة على العالم وضرورة إتباعها للمعايير الدولية ، ومن اجل تحقيق ذلك فان مسؤولوا بنك بدر بذلوا مجهودات كبيرة بغية مواجهة المنافسة التي فرضها العالم والحفاظ على مكانة البنك في السوق المصرفية الجزائرية كبنك رائد في مجال العمل المصرفي سواء بالانتشار الجغرافي المميز عبر كافة التراب الوطني ، أو عن طريق توسيع وتنويع مجال تدخله .

ومن اجل الحصول على اكبر حصة في السوق المصرفية، وضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إستراتيجية شاملة لمواجهة التطورات التي يشهدها المحيط المصرفي واستجابة لاحتياجات وتطلعات العملاء.

المطلب الأول : تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

1 ـ تعريفه :

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي ، أسس هذا البنك في لطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري . بموجب مرسوم 82 ـ 106 المؤرخ في 13 مارس 1982 ، وذلك بهدف تطوير القطاع ألفلاحي وترقية العالم الريفي ،ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع ألفلاحي ، الصناعي ، الصيد البحري ، البري ، والحرف التقليدية من الأرياف .[1]

ـ تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1000000 دج للسهم الواحد ، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 افريل 1990 الذي منح استقلالية اكبر للبنوك والغي من خلاله التخصص أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه كبنك تجاري والمتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار بنوعيها ، أما حاليا فيقدر راس ماله بحوالي 33 مليار دينار جزائري موزع على 3300 سهم بقيمة اسمية قدرها 1000000دج لكل سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة .

وحتى يتسنى لهذا المصرف القيام بمهامه على أحسن وجه ، لقد ورث من البنك الوطني الجزائري 18 مديرية جهوية 140 وكالة ، وفي جانفي من سنة 1985 كان له 29 مديرية جهوية وكالة ، وفي سوق يتميز بالمنافسة القوية

[1]. مرسوم رقم 82 . 106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، الجريدة الرسمية ، العدد 11 ، 16 / 03 / 1982.

أصبح يشق طريقه بحوالي 300 وكالة مؤطرة بحوالي 7000 عامل مابين إطار وموظف بهدف تنويع منتجاته وخدماته المتضمنة أبعاد الجودة الشاملة ما بين الدول .[1]

2 ـ مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مسيرة نشاطه بثلاث مراحل يمكن تقسيمها كالتالي :

1) ـ المرحلة ما بين 1982 ـ 1990 :

كان هدف بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الثماني سنوات الأولى من إنشائه هو فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصيغة الريفية ، حيث اكتسب خلال هذه الفترة سمعة وكفاءة عالمية في ميدان تمويل القطاع الزراعي ، قطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية ، هذا التخصص في مجال التمويل فرضته آلية الاقتصاد المخطط الذي اقتضى تخصص كل بنك في تمويل قطاعات محددة وخلال هذه المرحلة لم يكن دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية فعالا وذلك لان اغلب المشاريع التي كان يمولها كانت ذات الطابع العمومي حيث كان تحصيل القروض الممنوحة صعبا وأحيانا كثيرة مستحيلا .

2) ـ المرحلة ما بين 1991 ـ 1999 :

بموجب صدور قانون 90 / 10 الذي ينص على نهاية تخصص كل بنك في نشاط معين ، توسيع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة في قطاع المؤسسات الاقتصادية دون الاستغناء عن القطاع ألفلاحي التي تربطه معه علاقات مميزة .

المتوسطة والصغيرة (PME / PMI) دون الاستغناء عن القطاع ألفلاحي التي تربطه معه علاقات مميزة .

أما في المجال التقني فكانت هذه المرحلة أهم مرحلة تميزت بإدخال تكنولوجيا إعلام آلي متطورة تهدف إلى تسهيل تداول العمليات البنكية وتعميمها عبر مختلف وكالات البنك لقد شهدت هذه المرحلة ما يلي :

1991 : تطبيق نظام Swif لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الحارجية (الدولية) .[2]

1992 : وضع برمجيات (logiciel sybu) مع فروعه المختلفة للقيام بالعمليات البنكية (تسيير القروض ، تسيير عمليات الصندوق ، تسيير المودعات ، الفحص عن بعض الحسابات (الزبائن) ، إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية خاصة في مجال فتح الاعتمادات المستندية والتي أصبحت معالجتها في يومنا هذا لا تتجاوز أكثر من 24 ساعة ، كما تم إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى كل الوكالات .[3]

---

[1]. وثائق مقدمة من طرف البنك .

[2]-Bard info n°02، mars، 2002. Pp: 2- 4.

[3] . نظام سويفت عبارة عن شبكة للاتصالات أنشئت في عام 1973 ومقرها في بلجيكا ، تديرها الجمعية الدولية للاتصالات المالية الهاتفية بين البنوك والتي تستخدم وسائل للاتصالات الحديثة لتبادل الرسائل بين البنوك بدلا من الرسائل التقليدية مثل التلكس والتلغراف .....

1993 : إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي في جميع العمليات البنكية على مستوى شبكات البنك .

1994 : بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة التسديد والسحب بدر.

1996 : إدخال عملية الفحص البنكي Télétraitement ،فحص وانجاز العمليات المصرفية عن بعد وفي الوقت الحقيقي.

1998 :بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك(CARTE INTER BANCAIRE CIB)

3) ـ المرحلة ما بين 2000 ـ 2006 :

تميزت هذه المرحلة بوجوب التدخل الفعلي والفعال للبنوك العمومية لبعث نشاط جديد فيما يتعلق بمجالات الاستثمارات المربحة وجعل نشاطاتها ومستوى مردوديتها يساير قواعد اقتصاد السوق ، وفي هذا الصدد رفع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى حد كبير من القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة) ، وفي شتى مجالات MIERO ENTREPRISE،و كذلك المؤسسات المصغرة ( ) PMP/PMI(النشاط الاقتصادي إضافة إلى رفعه لمستوى مساعداته للقطاع ألفلاحي وفروعه المختلفة .

بصدد مسايرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة ومن اجل الاستجابة لتطلعات زبائنه ، وضع بنك البدر برنامج خماسي فعلي يتركز خاصة على عصرنة البنك وتحسين الخدمات وكذلك إحداث تطهير في ميدان المحاسبة وفي الميدان المالي ومن أهم هذه النتائج التي حققها نذكر ما يلي :

2000 : القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف وانجاز مخطط تسوية للبنك لمطابقة القيم الدولية .

2001 : التطهير الحسابي و المالي ، والعمل على تخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض مع تحقيق مشروع البنك الجالس (LA BANQUE ASSISE) ، مع الخدمات المشخصة

(IES SERVICE PERSONNALISES).

بعض الوكالات الرائدة (وكالة عميروش والشراقة)، وكذا إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية .

2002 : تعميم مفهوم بنك الجلوس والخدمات المشخصة على مستوى جميع وكالات البنك

2003 : إدخال نظام السلكي (SYRAT) وهو نظام تغطية الأرصدة عن طريق الفحص دون اللجوء

إلى النقل المادي للقيم مما يسمح بتقليص فترات تغطية الصكوك والأوراق التجارية .[1]

تأسيس نادي الصحافة بمبادرة مديرية الاتصال تشجيعا لمبدأ التداول الحر للمعلومات البنكية وكذا تعريف الزبائن بمختلف خدمات البنك .[2]

2004 : تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع التي تشرف عليه شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك (SATIM) خاصة في المناطق التي تتميز بكثافة سكانية كبيرة .

2006:في ماي تم إدخال كل من المقاصة الالكترونية Télé des cheque،Télé compensation وذلك من اجل تحقيق الأمان Télé des virementa والشفافية في التعاملات من جهة ومحاربة الغش والاختلاسات من جهة أخرى .

المطلب الثاني: مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في المحيط المصرفي الجزائري :

يحتل بنك الفلاحة والتنمية الريفية موقعا متميزا ضمن الهيكل المصرفي الجزائري ، فهو يعتبر كأكبر بنك تجاري في البلد نظرا لما يشهده من تحولات هيكلية وعملية هامة مند نشأته والتي يمكن انجازها فيما يلي :

1) ـ يتمتع بنك الفلاحة والتنمية الريفية من نشأته في 1982 بكافة الصلاحيات والوظائف المتعارف عليها عالميا .

2) ـ يعمل في كافة القطاعات الاقتصادية ، كما يمول كافة المؤسسات على اختلاف نشاطها وطبيعتها القانونية.

3) ـ استعمال الإعلام الآلي في جميع التجارة الخارجية .

4) ـ تعميم استعمال الإعلام الآلي على كل الشبكة برمجيات خاصة ملك البنك مصمم من طرف مهندس المؤسسة .[3]

[1] .A . sahi ، conseil économique et social ، Badr info n° 36.37،décembre. 2003،Alger ، p:15.

[2] . Badr info n°33،mars.avril 2003،Alger ، p :17 نادي الصحافة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية .

[3] .تقرير نشاط بنك بدر ، 2000 ، ص 32 .

المطلب الثالث : أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من اجل التأقلم مع المناخ الاقتصادي الذي يتميز حاليا بالتغيرات الجذرية حيث لجا بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة تحضى باحترام وثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد على حد سواء بهدف تدعيم مكانة ضمن الوسط المصرفي .

أولا : أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي :

- تنويع وترسيخ مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة .
- تحسين العلاقات مع العملاء .
- الحصول على اكبر حصة في السوق .

.

- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية .
- مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنمية الاقتصاد الوطني .

ثانيا : مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تماشيا مع القوانين والقواعد سارية المفعول في مجال النشاط المصرفي فان بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية :

1) - تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها .
2) - إنشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة .
3) - تطوير شبكته ومعاملاته النقدية باستحداث بطاقة القرض .
4) - تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.
5) - تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
6) - الاستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط المصر.

المبحث الثاني :عرض وكالة سيدي لخضر

تعتبروكالة سيدي لخضر فرع من فروع بنك الفلاحة والتنمية الريفية موقعا استراتيجيا جد فعال من اجل تحقيق هدفها وتنمية القطاع الفلاحي.

المطلب الأول : تقديم وكالة سيدي لخضر

التعريف بالوكالة :

تأسست وكالة بنك الفلاحة والتنمية رقم 867 في سنة 1982 بسيدي لخضر، والذي كان البنك الوطني الجزائري فهو تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتحتل الوكالة موقعا استراتيجيا تضطلع الوكالة بنفس مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وقد بلغ عدد المستخدمين فيها حاليا 18 فردا .

المطلب الثاني:دور وكالة بنك الفلاحة والتنميةالريفية في وكالة سيدي لخضر

يتمثل دور الوكالة فيما يلي:

- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض الصرف والصندوق .
- فتح حسابات لكل شخص طالب لها لاستقبال الودائع .
- المشاركة في تجميع الادخار.
- المساهمة في تطوير القطاع ألفلاحي والقطاعات الأخرى .
- تنمية الموارد واستخدامات الوكالة عن طريق ترقية عملياتي الادخاروالاستثمار.

المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة سيدي لخضر

إن الهيكل التنظيمي لبنك بدر غير مستقر كليا فهو يتغير بطريقة تتناسب وديناميكية السوق ومتطلباته . فبنك بدر يواصل سياسة تدعيم مجموع هياكله لتحقيق أهداف خاصة في مجال صيانة الآلات والبرامج وتحسين أدائها .كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل (1.3) : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر

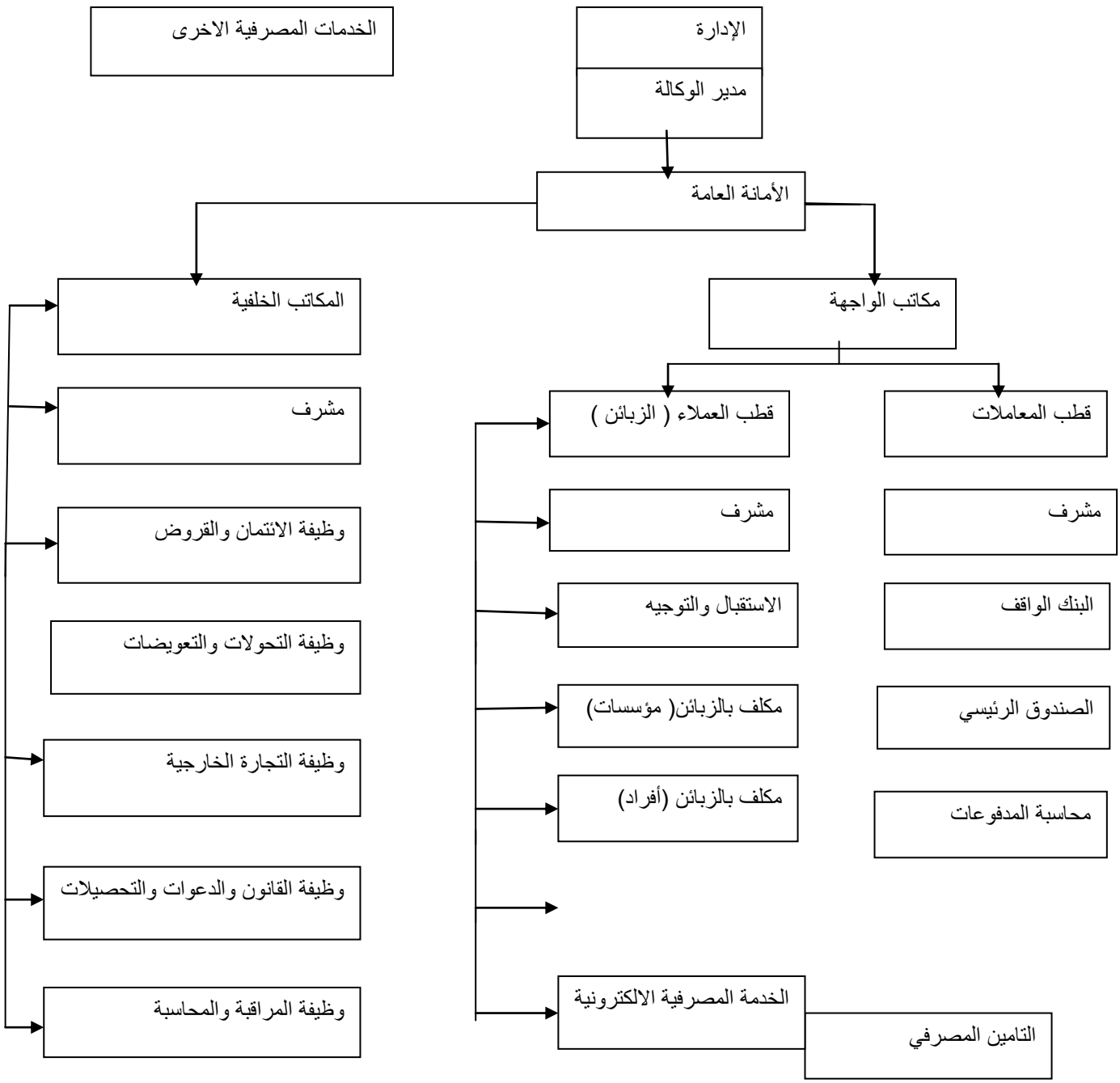

المصدر :من الوثائق الداخلية للوكالة

ـ شرح الهيكل التنظيمي للوكالة :

من خلال الهيكل التنظيمي السابق نستخلص :

المدير: يعتبر الممثل الرئيسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى بلدية سيدي لخضر ، حيث يتحمل مسؤولية إبرام وتوقيع كل العقود والاتفاقيات ومختلف الوثائق ومن مهامه أيضا مراقبة جميع المصالح التابعة للوكالة و كذلك يقدم تقريرا عن انجاز الأعمال والبرامج المتعلقة بالوكالة .

إدارة السكرتارية :

من مهامها تسهيل أعمال المدير الذي بدوره يتدخل في شؤون سيرها وتنظيمها ، كما تستقبل العملاء الذين قدموا طلبات الحصول على القروض والاتصال بالعملاء عند الحاجة واستقبال البريد والمكالمات الهاتفية .

الإدارة : وتنقسم بدورها إلى

مكاتب الواجهة : وتنقسم إلى

قطب المعاملات : تضم المشرف والبنك الواقف (الخدمة المتوقعة) ، الصندوق الرئيسي ، محاسبة المدفوعات .

المشرف : يقوم بمساعدة المدير في أداء مهامه ويخلفه في حالة غيابه .

البنك الواقف : ويسمى أيضا الشباك ويقوم بقبض ودفع المبالغ النقدية لكافة أنواع العملات ، ويقوم أيضا بإعداد جرد حركة وتسجيلها والعمل على تطبيق الأنظمة والإجراءات المعتمدة من طرف المدير.

الصندوق الرئيسي : تعد مصلحة الصندوق الفرع الأساسي لذا تتم به كل عمليات الدفع ، وهي تهتم باستقبال إيداعات الزبائن سواء أو بالدفع أو بالسحب أو التسليم وعلى هذا فهي مكلفة بأمانة الخزينة .

محاسبة المدفوعات : ويقوم باستلام طلبات فتح حسابات الودائع وتحدد نوعها متابعة كل الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات والتأكد من توفير جميع الشروط القانونية ومتابعة عمليات الإيداع والسحب من الحساب لصالح المودعين .

قطب العملاء (الزبائن) : يضم المشرف ومصلحة الاستقبال والتوجيه ، مصلحة مكلف بالزبائن (أفراد) مصلحة التامين المصرفي ، خدمات المصرفية الالكترونية .

مكاتب الخلفية : تضم

وظيفة الائتمان والقروض : تقوم هذه المصلحة بتنفيذ الإجراءات والتعليمات المتعلقة بشؤون القرض وفقا

للمبادئ المعتمدة بشؤون القرض وفقا للمبادئ المعتمدة من قبل الإدارة وتقوم أيضا باستقبال العملاء والبث في طلباتهم ، وإعداد المذكرات اللازمة كما تضم هذه المصلحة كل من أمانة الالتزامات وخلية تسمى بخلية الدراسات والتحاليل حيث تقوم هذه الأخيرة بدراسة طلبات القروض .

وظيفة التحويلات والتعويضات :

وظيفة التجارة الخارجية : تعبر هذه المصلحة بمثابة الوسيط بين المتعاملين الجزائريين و الاجانب في عمليات البيع والشراء (الاستيراد والتصدير) ، وتقوم هذه المصلحة بالتحويلات إلى الخارج وعمليات التوطين (الإقامة) المصرفي وفتح الاعتمادات المستندية للعمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية وهي على اتصال دائم مع المراسلين بالخارج .

وظيفة القانون والدعوات والتحصيلات : ويقوم هذا القسم بمساعدة الوكالة من الناحية القانونية وكذا متابعة الحالات المتنازع فيها ودراسة الشكاوى وطلبات الحقوق ، وتعيين المحاميين الذين يقومون بتمثيل الوكالة أمام المحاكم ومتابعة تنفيذ الحكم بعد إصداره .

وظيفة المراقبة والمحاسبة : وتقوم بتسجيل جميع العمليات اليومية التي تقوم بها الوكالة في جميع أقسامها ويقوم أيضا بإعداد الميزانيات الختامية وتحصيله والمراجعة الدقيقة لحسابات الوكالة ، كما يشرف على النفقات العامة في الوكالة متابعة عقود الصيانة والتامين وتوزيع التكاليف وبالمراقبة لعملية التسيير ومدى مطابقة القوانين الداخلية للوكالة كما يقوم بالتنسيق بين المصالح والحث على تطبيق السياسة الإدارية المتبعة ، كما تساعد المدير في اتخاذ القرارات من خلال التقارير التي توجه إليه عن مدى انتظام ودقة الوكالة ، ومدى وجود المشاكل الإدارية و كل هذا يتم عن طريق مراقبة دورية منتظمة من اجل تحقيق سياسة وأهداف الوكالة .

المبحث الثاني : خطوات وإجراءات التدقيق الداخلي على مستوى البنك بدر

إن التحكم أو الرقابة في سير البنك لا يم كن أن يتم إلا بوجود نظام فعال للرقابة الداخلية يسمح بتحديد والتحكم في المخاطر الرئيسية المرتبطة بالنشاط البنكي من جهة ، ومن جهة أخرى ضمان الاستعمال الأمثل للموارد المستعملة سواء كانت بشرية ، مالية أو مادية .

المطلب الأول : تعريف التدقيق الداخلي وأهدافه على مستوى البنك بدر .

يعرف التدقيق الداخلي على مستوي البنك الفلاحة والتنمية الريفية بأنه :" وظيفة تقييم واستشارة مستقلة وموضوعية موجهة لتحقيق قيمة وتحسين سير البنك ".

يتمثل دور وأهداف التدقيق الداخلي في :

التدقيق الداخلي يتجسد في الديناميكية التي تسبق التغيرات في بيئتها والتأقلم مع التعديلات في الهياكل المسارات والتكنولوجيا .

يساهم التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف البنك من خلال تقديم مقاربة منسقة ومنهجية لتقييم وتحسين فعالية مسارات والتكنولوجيا وكذلك الاحترافية والبحث عن الأفضل .

إطار التدقيق الداخلي بدر

إن إطار التدقيق الداخلي يضم بشكل عام فحص وتقييم الطبيعة الملائمة لفعالية الرقابة الداخلية وبالإضافة إلى طريقة القيام بالمسؤوليات المحددة .

تتحقق بصفة استثنائية من :

- احترام السياسات .
- التحكم في المخاطر.
- مصداقية ، فعالية ، شفافية ، والطبيعة الدائمة للمعلومة المالية والتسيير.

يمكن للبنك أن يتوفر احتماليا على المستوى الجهوي على هياكل التدقيق الداخلي .

كل المهمات التي يكلف بها المراجعون الخارجيون المتعلقة بالتدقيق يجب أن تناقش مسبقا مع مدير دائرة التدقيق الداخلي لتفادي ازدواجية الاستعمال وضمان تعاون امثل .

المطلب الثاني :المعايير الخاصة بالممارسة المهنية للتدقيق الداخلي في بنك بدر.

1ـ استقلالية التدقيق الداخلي عن النشاطات موضوع التدقيق بدر:

لضمان هذه الاستقلالية يجب السماح لوظيفة التدقيق بممارسة مهمته في مختلف مصالح وظائف البنك والحصول على إمكانية توضيح بحرية ملاحظاتها ، تقييمها وتوصياتها بحرية ، فان مدير دائرة التدقيق الداخلي مرتبط مباشرة بالرئيس المدير العام .

في إطار حماية المراجعين ضد التعسف ، فانه قد اتخذ كمبدأ إن الرئيس المدير العام هو الوحيد الذي له سلطة تقرير بدء أو توقيف مهمة التدقيق ، وهذا باقتراح من مدير دائرة التدقيق الداخلي .

إن مدير دائرة التدقيق الداخلي له سلطة مقابلة كل المتعاونين لفحص كل الأنشطة وهيئات البنك ، ومعرفة كل وثائق الملفات والمعلومات الخاصة بالبنك ، بما فيها المعلومة الخاصة بالتسيير والمخاطر ، وهذا في إطار المقاييس المرتبطة بممارسة المهمة .

يضمن مدير دائرة التدقيق الداخلي الطبيعة السرية لكل معلومة تحصل عليها وهي مجبرة بالالتزام الصارم بالقوانين التي تنضم المهنة .

2 ـ الحيادية في بدر :

يمارس مدير دائرة التدقيق الداخلي مهمته بكل موضوعية ، كما يجب أن يتجنب نزاعات المصالح والأحكام المسبقة . ويجب عليه أن لا يتورط في التنظيم العملي للبنك ، في إعداد وضع تطبيقات المقاييس الخاصة بتنظيم الرقابة الداخلية التي هي من صميم مهام المديرية العامة ، مع ذلك فان موضوعية المراجع الداخلي تكون غير مفهومة إذا أوصت بوضع إجراءات ، أو نظام رقابة داخلية ، أو التصرف كمستشار لمختلف المقاييس المستخدمة. يمكن من مدير دائرة التدقيق الداخلي وبطلب من المديرية العامة إبداء رأيه في إعادة التنظيمات الهامة لإطلاق نشاطات جديدة هامة أو للمخاطر ، إنشاء أو إعادة أنظمة تسيير المخاطر ، أو نظام المعلومات للتسيير ونظام الإعلام الآلي .

هذه الوظيفة الاستشارية لا يمكن لها في كل الأحوال أن تؤثر على المهمة الأساسية ، مسؤولية واستقلالية حكم المراجع الداخلي .

ـ الكفاءة في بدر:

إن كفاءة كل مراجع داخلي ، وتكوينه المستمر هما شرطان أساسيان لفعالية مدير دائرة التدقيق الداخلي ، لفحص كل الميادين الخاصة بالبنك فان مدير دائرة التدقيق الداخلي مطالب بالمحافظة غلى خبرته ، وهذا لضمان تكوينا مستمرا ومنتظما لكل مراجع داخلي .

إن كفاءة معارف وخبرة المراجعين الداخليين تعطى لها أهمية استثنائية من طرف مدير دائرة التدقيق الداخلي . يمكن وبصفة استثنائية استدعاء خبير خارجي للاضطلاع ببعض الأعمال إذا كان المراجع الداخلي لا يتمتع بشكل كافي على الكفاءة المطلوبة.

4. تخطيط وسير المهمات في بدر:

4 ـ 1 ـ التخطيط (خطة التدقيق) بدر

في إطار التعبئة للوسائل البشرية والمادية المتاحة ، فان مدير التدقيق الداخلي يقوم بإعداد خطة التدقيق طبقا للخطوات التالية :

ـ تحديد مجالات المخاطر المتجانسة .

ـ تسلسل مجالات المخاطر تبعا لما يلي :

ـ مستوى الرقابة الداخلية للنشاط .

ـ تعقد النشاطات .

ـ إدراك العمليات في النشاط .

ـ قيمة موارد النشاط .

ـ أهمية التغيرات في النشاط .

تحديد وتعريف الوحدات التي سوف تراجع ، أنواع المراجعات (آلية ، عمودية ، أفقية ، ...) بالإضافة إلى أنواع المهمات (خاطفة أو كلاسيكية) .

تخضع خطة التدقيق للمصادقة من طرف الرئيس المدير العام.

4. 2 ـ برنامج التدقيق

في كل سنة يخضع مدير دائرة التدقيق الداخلي بإعداد أو تحديث برنامج التدقيق ، حيث يتضمن هذا الأخير ما يلي :

ـ قائمة مهمات الرقابة والتدقيق التي سوف تنفذ كل سنة .

ـ أهدافه .

ـ الوقت اللازم للقيام به .

4. 3 ـ سير مهمة التدقيق الداخلي في بنك بدر

بصفة عامة مهمة التدقيق تبدأ بمهمة (موقع من طرف الرئيس المدير العام) .

إن منهجية وقيادة المهمة تتكون من ثمانية (08) مراحل :

ـ المرحلة الأولى : تحضير المهمة

ـ المرحلة الثانية : تشخيص نقاط القوة و الضعف

ـ المرحلة الثالثة : تحديد الأسباب

ـ المرحلة الرابعة : تقييم النتائج

ـ المرحلة الخامسة : تحديد التوصيات

ـ المرحلة ـ -المرحلة السادسة : تحرير تقرير المهمة

ـ المرحلة السابعة : متابعة وضع التوصيات

ـ المرحلة الثامنة : إعداد حصيلة المهمة

4 ـ 4 ـ جودة عمل التدقيق الداخلي في بدر

إن جودة عمل التدقيق الداخلي على مستوى البنك تتوقف على مدى تطبيق الخطوات المفروضة في كل مهمة والتي تتلخص في :

ا ـ دراسة مسبقة :

يتعلق الأمر هنا بالتعرف على مجموع العناصر التي تسهل المهمة وتزيد من فعاليتها .

ب ـ برنامج العمل :

يعد برنامج العمل من طرف مدير دائرة التدقيق الداخلي لضمان أن مجموع العمليات تخضع لهذه العملية بالإضافة إلى تقديم إطار عمل للمراجعين ولكن بدون أن يشكل بأي حال من الأحوال تحديدا لمبادراتهم .

يجب على برنامج العمل أن يتضمن ما يلي :

ـ امتداد الاستطلاعات .

ـ الوقت اللازم .

ـ استبيان الرقابة الداخلية الذي من الممكن استعماله في تقييم نظام الرقابة الداخلية .

تجمع مجموع البرامج واستبيانات الرقابة الداخلية في دليل التدقيق الداخلي ، والذي يوضع تحت تصرف المراجعين الداخليين .

ج ـ ملفات موثقة :

كل مهمة يجب أن تكون مدعومة بملف دائم وملف عمل ، يتضمن الملف الدائم المعلومات الدائمة حول النشاطات أو الهيئة موضوع التدقيق مثل :

ـ النظام البنكي .

ـ الإجراءات الداخلية المتعلقة بالبنك .

ـ التقارير السابقة للمهام المنفذة في نفس المجال ، أو لها علاقة بهذا المجال .

أما ملف العمل فيترجم بوضوح الأشغال المنفذة خلال المهمة والمراحل المتبعة .

تحدد في هذه الملفات العمليات المختارة للسبر ، الرقابات المنفذة والأخطاء والمخالفات المكتشفة والخلاصات .

يجب أن تحفظ هذه الملفات لتكون جاهزة لوضعها تحت تصرف مراقبين خارجيين محتملين .

د ـ جودة التقارير:

يسمح تقرير التدقيق والذي هو خلاصة كل مهمة للمديرية العامة ، بإصدار التوجيهات الضرورية لمسؤولي البنك من اجل القيام بمختلف الإجراءات التصحيحية اللازمة .

يوجه تقرير التدقيق الداخلي إلى السيد الرئيس المدير العام مرفوقا ببيان شامل يتضمن النقاط التي يراها المراجع ذات أهمية ، والتي تتطرق لها مختلف أجزاء التقرير بالتفصيل .

هـ ـ المصادقة على الأشغال :

المصادقة على الأشغال يتم دائما بالدرجة الأولى بين المراجع الداخلي والشخص أو المسؤول عن المصلحة موضوع التدقيق .

و ـ متابعة التوصيات :

من اجل ضمان المتابعة الفعالة والناجعة لتوصيات التدقيق الداخلي ، فان مدير دائرة التدقيق الداخلي يخضع إلى إجراء من شانه أن يسمح بإبداء الرأي والمتابعة السليمة لهذه التوصيات .

5 ـ العلاقات بين المراجعين الداخليين والخارجيين في بدر:

بغية الوصول إلى نشاطات التدقيق إلى مستوى عال ذو جودة وبتكلفة معقولة ، فان المراجعين الخارجيين ومدير دائرة التدقيق الداخلي مسؤولون عن إحداث التوافق والتنسيق الفعال لأعمال التدقيق .

فعلى سبيل المثال يمكن للمراجعين الخارجيين الحصول على ملفات وبرامج عمل مدير دائرة التدقيق الداخلي وفي المقابل يمكن أن يسمحوا لمدير دائرة التدقيق الداخلي أن يفحص تقاريرهم والتأكد من التقنيات والفنيات التي تم العمل بها .

المطلب الثالث : خطوات وإجراءات الرقابة الداخلية على مستوى المجموعة وتحليلها في بدر

إن الرقابة الداخلية على مستوي المجموعة هي رقابة من الدرجة الأولى تنفذ من طرف خلية الرقابة لحساب المجموعة والوكالات التابعة لها ، حيث تسمح لها هذه الرقابة من التأكد من مطابقة تنفيذ المعاملات البنكية للقوانين السارية (النصوص الداخلية والخارجية) ، والحصول بصورة عامة على رؤية شاملة حول تطور نشاط الوكالات . تنفذ الرقابة الداخلية من الدرجة الأولى على الأقل مرة في السنة ، فهي تشمل كل الوكالات حسب برامج المهمات المعد في بداية كل سنة من طرف خلية الرقابة .

يعد برنامج المهمات تحت المسؤولية الشخصية لمدير المجموعة ، ويرسل في بداية كل سنة إلى المفتشية الجهوية المؤهلة إقليميا .

كل تعديل ينفذ على برنامج المهمات من طرف المجموعة تبلغ به المفتشية الجهوية المعينة .

كما يراعي عند إعداد هذا البرنامج قدر الإمكان العطل السنوية ومخططات التكوين لمدراء الوكالات حتى ينفذ مهمات الرقابة بحضورهم ... (تحدد مدة مهمة الرقابة حسب أهمية الهيكل المعاين دون أن تتجاوز خمسة عشر

يوما 15)، يمكن لهذه المدة أن تمدد حسب عدد أو خطورة المخالفات تبلغ به المفتشية الجهوية المعينة .
يمكن لهذه المدة أن تمدد حسب عدد أو خطورة المخالفات أو النقائص المكتشفة .
يعين لكل مهمة رقابة رئيسا للمهمة ، وهو المسؤول عن فريق المراقبين من بداية إلى نهاية المهمة (تقديم التقرير) . يقوم رئيس المهمة بالتحضير للمهمة ، كما يسهر على السير الحسن لها ، كما يعد مسؤولا عن الوقائع المكتشفة بالإضافة إلى موضوعيتها أمام المديرية المعينة والمديرية العامة .
تنفذ الرقابة الداخلية من الدرجة الأولى عبر أربع (04) مراحل :
- المرحلة الأولى : تحضير المهمة
- المرحلة الثانية : سير المهمة
- المرحلة الثالثة : الفحص وتقرير المهمة
- المرحلة الرابعة : استغلال التقرير ومتابعة التصحيحات

المرحلة الأولى : تحضير المهمة

إن هذه المرحلة يتم فيها جمع الوثائق والأدوات اللازمة الضرورية لتحقيق المهمة على مستوى المجموعة .
ترتب هذه الوثائق في ملف دائم مفتوح على مستوى خلية الرقابة ويتكون من :
- التقرير والإجابة على المهمة الأخيرة للتفتيش .
- التقرير والإجابة على المهمة الأخيرة للرقابة من الدرجة الأولى .
- وثائق الالتزامات لنهاية الشهر محللة من طرف دائرة الإدارة والمحاسبة .
- كل القضايا الأخرى والتي تتطلب تحقيقات أو تكمله للمعلومات المتحصل عليها محليا .
- كل الاحتياجات المقدمة من طرف الغير.

إن هذه المعلومات المحصل عليها من مصادر مختلفة ، بالإضافة إلى فحص نظام الإعلام الآلي على مستوى المجموعة ، يسمحان لمهمة الرقابة بعد إضاعة الوقت وتحديد المجالات التي تتطلب تحقيقات معمقة .
في هذه المرحلة يعين رئيس المهمة تشكيلة فريق المراقبين حسب مخطط العمل المتضمن توزيع المهام ، بالإضافة إلى الوقت المطلوب .
قبل أن يتوجه رئيس المهمة إلى الوكالة لرقابتها يحصل على أمر التكليف بالمهمة مضى من طرف مدير المجموعة أو نائبه ، حيث ترسل نسخة من هذا الأمر إلى المفتشية الجهوية المؤهلة إقليميا ، وأخرى تقدم في عين المكان إلى الوكالة المراقبة من طرف رئيس المهمة من اجل حفظها في ملف ممسك ومسير من طرف المديرية .

المرحلة الثانية : سير المهمة

تتعلق هذه المرحلة بإقامة فريق الرقابة على مستوى الوكالة المراقبة .

يبدأ رئيس المهمة ومعاونيه عملهم بمقابلة مسؤول الهيئة المراقبة لتوضيح موضوع وأهداف المهمة ، كما يجب عليهم أن يظهروا سلوكا مثاليا اتجاه الموظفين والزبائن .

إن عملية تسجيل الوقائع يجب أن تكون واضحة ، وكل صعوبة أو أي مشكل في فهم واقعة معينة يجب أن ترفع إلى مسؤولا الهيئة المراقبة أو نائبه لتقديم التوضيحات قبل أن تتخذ كمخالفة أو خطا مهني .

عند انتهاء مهمة المراقبة ، فانه يجب على مسؤولي الوكالات اتخاذ كل الإجراءات اللازمة للتصحيح الفوري لبعض المخالفات أو النقائص في مدة محددة ، وهذا من دون انتظار التقرير.

المرحلة الثالثة : الفحص وتقديم تقرير المهمة

خلال هذه المرحلة يقوم المراقبون بتحرير تقرير المهمة ، حيث يخصصون في بدايته مساحة لتقديم الوكالة المراقبة وتتضمن خاتمته استخراج الملاحظات الرئيسية .

إن هذا التقرير يسمح للمسؤولين بالتعرف على وقائع المخالفات والنقائص ، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة .

عندما يتم فحص التقرير من طرف المسؤولين يجب أن ترسل نسخة منه إلى الوكالة المراقبة ونسخة إلى المفتشية الجهوية في اجل أقصاه عشرة أيام ابتداء من نهاية المهمة .

المرحلة الرابعة : استغلال التقرير ومتابعة التصحيحات

هذه المرحلة الأخيرة مخصصة لاستغلال التقرير والإجابات المتعلقة به ، ومتابعة التصحيحات حيث تعطي مهلة عشرة أيام لمدير الوكالة الإجابة عن مختلف الوقائع والمشاكل المكتشفة .

تحول هذه الإجابات إلى المجموعة ، والتي بدورها ترسل نسخة منها إلى المفتشية الجهوية المؤهلة إقليميا ، بالإضافة إلى متابعة الوقائع لبرنامج المعاينات من طرف هذه الأخيرة يجب عليها استغلال العناصر المتضمنة في التقرير ومتابعة تسويات المخالفات المكتشفة في حالة الضرورة .

في حالة اكتشاف وضعية متدهورة في تسيير الوكالة المراقبة فان المفتشية الجهوية تعلم الهيئة المسؤولة المعينة عن طريق نسخة من التقرير مدعم بعرض شامل يتضمن المخالفات الأساسية والنقائص المكتشفة .

تقوم المفتشية الجهوية بدورها بتحليل الوقائع المكتشفة على أساس الوثائق المسلمة ، وتعلم عند اللزوم عن طريق عرض شامل لوقائع الخطيرة للرئيس المدير العام .

كما تقوم خلية الرقابة بالمتابعة الصارمة عن بعد للتصحيحات بغرض ضمان تسوية كل المخالفات أو النقائص المكتشفة ، وهذا من خلال مطالبة الهيئة المراقبة بتقديم كل الوثائق التي تثبت تسوية وتصحيح المخالفات .

ـ تحليل نتائج المقابلات الشخصية على مستوى المجموعة في بدر:

ا ـ مكونات الرقابة الداخلية :

الرقابة من طرف الإدارة العامة وثقافة الرقابة :

عند زيارتنا لهذه الوكالة لاحظنا أن :

إن مجلس الإدارة والإدارة العامة للبنك لم يوفقا في خلق ثقافة رقابة قوية ، حيث لمسنا أن ثقافة التدقيق والرقابة غير كافية على مستوى المجموعة وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

ـ إن الإدارة العامة لم تصل إلى توضيح وتبيين فعالية التدقيق الداخلي القوية من خلال العبارات المستعملة والخطوات المتخذة ، وخاصة من خلال المعايير التي تحدد العلاوات والترقيات .

ـ الإدارة العامة لم توفق في وضع هيكل تنظيمي كفء ومسؤوليات إدارية محددة جيدا ، نذكر على سبيل المثال : فرض رقابة ملائمة على متخذي القرارات الرئيسيين ، النشر والتبليغ في اقرب الآجال لطبيعة وسير الأنشطة .

ـ عدم وجود تحديد وفصل واضح للسلطات والمهام ، حيث انه تم تسجيل تضارب وتداخل بين المهام والصلاحيات بالإدارة الواحدة وهذا راجع إلى فشل الإدارة العامة في وضع ضوابط تشغيلية فعالة وصارمة في جميع قطاعات البنك للفصل بين الوظائف والمهمات ووجود آلية للتتبع سلسلة الإجراءات أو المعاملات في وضع إجراءات مكتوبة مناسبة للحيلولة دون ذلك على سبيل المثال : إعداد استمارة المنصب للمناصب الهامة والاستثنائية والتي يمكن أن تكون مسببة للنزاعات أو لتضارب المصالح .

ـ فشل الإدارة العامة في مراقبة النتائج المحققة من طرف المجموعة بشكل كاف وصارم ، حيث أن لها نظرة إجمالية عن العمليات وليست على علم بالشكل الذي حققت به الأرباح ، مما جعلها غير قادرة على قياس واكتشاف المؤثرات قبل حدوثها ، تحليل الحركات واتخاذ المقاييس اللازمة من الخسائر المحتملة .

ب ـ تقييم المخاطر:

في هذا المجال تم تسجيل فشل نظام الرقابة الداخلية للبنك في عملية تقييم المخاطر، حيث تتضمن هذه الأخيرة تعريف وتحديد المخاطر المرتبطة بتحقيق هذه الأهداف ، بالإضافة إلى أنها تساعد على التأكد من أن الرقابات الداخلية للمؤسسة تتوافق مع طبيعة تعقد وإدارة المخاطر لأنشطة الميزانية وخارج الميزانية ، وذلك نظرا للأسباب التالية :

فشل الإدارة العامة للبنك في إقرار إستراتيجية واضحة لإدارة المخاطر، وتشجيع القائمين على الإدارة على قبول واخذ المخاطر بعقلانية ، في ضمن هذه السياسات والعمل على تفادي المخاطر التي يصعب عليهم تقييمها .

عدم وجود لجنة لإدارة المخاطر على مستوى البنك تضطلع بمهمة تحديد ووضع سياسات إدارة المخاطر طبقا

الإستراتيجية المخاطر و الإستراتيجية العامة للبنك .

عدم وجود أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ، توفر بشكل دوري وفي الوقت المناسب معلومات مالية مفصلة وشاملة ودقيقة عن المخاطر التي يتعرض لها البنك .

عدم ومواكبة البنك لمعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية ذات العلاقة ، والتي تمثل أحدث وأفضل ما وصلت إليه الممارسات الدولية .

عدم قدرة البنك على تقييم المخاطر التي تواجهه بفعالية ، خاصة ما يتعلق بمخاطر التشغيل حيث تم تسجيل عدة اختلاسات و تواطئات في عدد هام من الوكالات .

ج ـ نشاطات الرقابة :

بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، مرتبطة برقابات بدر لاشك أن حدوث مثل هذه الخسائر الكبيرة على مستوى داخلية غير كافية ، حيث تكتشف السلطات الوقائية الجزائرية بصفة عامة أن البنوك المعنية قد أهملت بعض المبادئ الأساسية للرقابة الداخلية ، وبالتالي لوحظ نقص في أنشطة الرقابة مثل :

ـ إخفاق الإدارة العامة بالبنك الخارجي في الفصل بين المهام ، الذي يعتبر من بين أعمدة نظام رقابة داخلية سليم. حيث بينت التحقيقات التي قمنا بها على مستوى البنوك المعنية أن تكلف نفس الأشخاص بمهام مسببة للنزاعات ، قد سمح لهم بالقدرة على استعمال بيانات مالية لتحقيق أغراض شخصية أو إخفاء الخسائر أو التواطؤ مع الغير.

ـ فشل الإدارة العامة في تنفيذ السياسات والإجراءات والقواعد التي توفر تأكيدا معقولا بخصوص تحقيق أهداف الرقابة الداخلية بطريقة ملائمة ، وإدارة المخاطر بفعالية .

ـ عدم نجاعة الإدارة العامة في تنفيذ أنشطة الرقابة بفعالية على التشغيل (متابعة تشغيل البنك) ، على الالتزام (التأكد من الالتزام بالقوانين التي تطبق على البنك) ، على إعداد التقارير المالية يمكن الوثوق بها .

ـ إن مشاكل التدقيق الداخلي بالبنك راجع إلى معرفة ومعلومة غير ملائمة لموظفي التدقيق الداخلي حول المنتجات والسوق ، أنظمة المعلومات الالكترونية وبعض المجالات الأخرى الخاصة .

ـ نقص المتابعة الملائمة من طرف الإدارة العامة للبنك للمشاكل المكتشفة في إطار أعمال التدقيق .

ـ غياب المتابعة الدورية من طرف الإدارة العامة للبنك في معالجة المسائل الهامة في اقرب الآجال .

ـ تحليل كفاءة التدقيق الداخلي على مستوى المجموعة في بدر ب BADR:

1 ـ المعارف :

ـ نقص التأهيل العلمي والأكاديمي (هم موظفون سابقون في بعض أنشطة المجموعة وليسوا مراقبين متخصصين ولا حتى جامعيين) .

ـ الجهل بقواعد المحاسبة العامة والبنكية .

ـ عدم الإلمام بجميع القوانين واللوائح الخاصة بالمهنة .

ـ النقص في معرفة إستراتيجية البنك ، توجهاته ، أهدافه ، تنظيمه .

ـ نقص في معرفة المخطط المحاسبي الداخلي .

2 ـ المناهج :

أظهرت النتائج المحصل عليها أن التدقيق الداخلي على مستوى المجموعة غير قادر على تطبيق الإجراءات التالية :

ـ إجراءات استعمال الرموز المناسبة لكل عملية محاسبية .

ـ إجراءات طلب مختلف الوثائق اثباتية للزبون وحفظها في ملفه .

ـ إجراءات تحصيل القروض .

ـ إجراءات استعمال نظام المعلومات .

3 ـ الكفاءة العلاقاتية :

ـ غير قادرة على مواجهة الوضعيات المتأزمة (مثل الاحتياجات) .

ـ غير مؤهلة تأهيلا كافيا لتحرير الكتابات .

4 ـ كفاءة التنظيم :

ـ غير قادرة على تحديد الأولويات في العمل ، خاصة عند اختتام حسابات السنة .

5 ـ كفاءة التكيف :

ـ غير قادرة على التحكم في المواقف ، والتكيف مع مختلف الأطراف والوضعيات المتأزمة .

ـ غير قادرة على تحويل وتقديم المعارف والخبرات التطبيقية إلى الأطراف الأخرى .

خلاصة :

لم تعد النشاطات البنكية أمرا محصورا في نطاق يتكون من مجموعة من المتعاملين ولكنها أصبحت عملية يومية تهم قطاعا واسعا من الأفراد والمؤسسات ، وتتزايد فعاليتها يوما بعد يوم بسب ما يشهده العالم من تحولات عميقة وفي ظل هذه التحولات يلعب التدقيق البنكي دورا أساسيا لما يقوم به في سبيل توفير الظروف الملائمة التي تسمح لهذا الاقتصاد بالازدهار أي أن البنك يبقى المصدر الوحيد للمؤسسة لكي تستطيع تغطية احتياجاتها . ولهذا يعتبر التدقيق الداخلي أهم عامل لاستمرارية المشاريع ويخضع هذا التدقيق لجملة من الشروط باستعمال أساليب عالمية .

يقوم هذا البنك بهذا التدقيق والتقييم من خلال البيانات والمعلومات التي يقدمها الموظفين لقياس القدرة على تسديد القرض والمردودية المالية والاقتصادية للمشروع .

ومن خلال هذه النتائج يمكننا أن نتقدم ببعض الاقتراحات التي تساعدنا على تحسين جانب التدقيقي للمؤسسة . قد أظهرت بوضوح أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، يعاني من عدة مشاكل رقابية تتمثل في :

- صعوبة تقييم المخاطر التي تتعرض لها لا سيما أخطار التشغيل نتيجة لنقص الكفاءة والمهارة للإطارات المصرفية .
- انعدام وجود مصالح للتدقيق الداخلي على مستوى اغلب الفروع الجهوية .
- عدم وجود أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر.

- عدم وجود منهجية واضحة ونظام محدد لقياس مراقبة المخاطر لدى هذه البنوك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها لتحديد تأثيرها على ربحيتها وملاءتها الرأسمالية .
- عدم وجود إدارة متخصصة تتولى مسؤولية تطبيق سياسات إدارة المخاطر.

خاتمة عامة :

مما سبق نستنتج أن التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة تنشا داخل المؤسسة لحماية ممتلكات وأصول المؤسسة .

كما للتدقيق الداخلي دور فعال في تنمية وتطوير نظام الرقابة الداخلية وتحسين سير نشاط البنوك وتحقيق أهدافه وأهميته ، وكذلك يقلل من المخاطر الناجمة عن الانحرافات والصعوبات التي تحصل داخل البنك .

النتائج :

ـ يعتبر التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة تنشا داخل المؤسسة بهدف حماية ممتلكات المؤسسة من السرقة والتلاعبات ومن الأخطاء المحتملة على المستوى الداخلي وبالتالي إظهار المشاكل السلبية للمؤسسة .

وكذلك التدقيق الداخلي يعتبر وظيفة تابعة للمديرية العامة من اجل تحسين الدورة الإدارية لتصحيح الأخطاء والرفع من الأداء .

ـ تعتبر الرقابة الداخلية مجموعة من القوانين الداخلية ، الإجراءات المكتوبة وغير المكتوبة ، التوصيات الإدارية وطرق العمل التي تساهم في التحكم الأفضل في المؤسسة .

ـ البنك وسيط مالي بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي ، كما هو منشاة تتعامل بالنقود تقبلها من العملاء في شكل إيداعات وتحترم طلباتهم في سحبها كلها أو بعضها وتقوم بتحصيل الشيكات لعملائها كما تقوم بمنح القروض أو استثمار الودائع الزائدة حتى يتم طلبها من أصحابها .

ـ تتمثل الوظيفة الأساسية في المصرف التجاري في قبول الودائع والائتمان إضافة إلى الخدمات المالية الأخرى.

ـ تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في المصارف لما لها اثر في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وقياس تقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة لذلك لها دور فعال في المساهمة في وضع الأنظمة الداخلية التالية ومراجعتها دوريا للتحقق من فعاليتها وذلك عن طريق أنظمة لمراقبة العمليات والإجراءات الداخلية وكذلك معالجة التطبيقات المعلوماتية وضمان الأمان ، أما من ناحية الجوانب التي يمكن مراعاتها في وضع أنظمة الرقابة الداخلية يكون عن طريق إدارة المصرف في مجال الضبط الداخلي وأسس تحديد مخاطر وتقييمها .

ـ يعتبر الجهاز المصرفي قطاعا حيويا في إدارة الاقتصاد ومواكبة التطورات التي يمر بها من خلال توفير القنوات والأطر المؤسسية اللازمة لتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو السبل الاستثمار الحقيقي الداعم لمسيرة النمو المطرد.

اختبار الفرضيات :

الفرضية 1 :التدقيق الداخلي يسمح بالتأكد من صحة البيانات والاعتماد عليها . بحيث هو الذي تنشئه الإدارة للقيام بخدمتها للعمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية في التأكد من الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المؤسسة .

الفرضية 2 : تتمثل معايير التدقيق الداخلي في السمات والأداء ومراقبة التنفيذ. لذا تعتبر معايير التدقيق الداخلي من مستويات الأداء المهني وضعت من قبل الجهات المنظمة للمهمة والتي تهدف إلى توفير مستوى معقول من ضوابط عملية التدقيق الداخلي ، ومنه معايير الصفات تتمثل في الصفات أو الخصائص الجهات التي تؤدي أنشطة التدقيق الداخلي وأما معايير مراقبة التنفيذ فهي التي تقوم بتطبيق كل من معايير الخواص ومعايير الأداء .

الفرضية 3 : تطبيق التدقيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية يضمن السير الحسن في بنك الفلاحة والتنمية الريفية . حيث أن التدقيق هو الذي يقوم بفحص السجلات والدفاتر في البنك ومراقبتها والتأكد من البيانات والمعلومات ومحاربة الغش والاختلاس ولهذا يضمن السير الحسن في بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

التوصيات :

- ضرورة خلق مصلحة للتدقيق الداخلي في الوكالات التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية أي لا تقتصر على البنك الرئيسي فقط وإنما تكون في باقي الوكالات أيضا .
- ضرورة استعمال الطرق العلمية في التسيير.
- ضرورة تشغيل أيدي عاملة مؤهلة لأداء مهمة التسيير على أكمل وجه .
- تقسيم المهام على العاملين .
- يجب على مدير البنك استخدام التقنيات الحديثة فيما يخص المعلوماتية .
- خلق ثقافة الكل يراقب والكل مراقب داخل البنك من اجل توفير جو مناسب للعمل بكل إتقان .
- إن الحاسوب يوسع إمكانية الرقابة على عملية التدقيق مما يساعد على اكتشاف الأخطاء في حينها .
- أهمية الأخذ بعين الاعتبار عوامل الخطر التي يمكن أن يتعرض لها التدقيق .
- تحليل مخاطر التدقيق وتقديره وذلك بهدف تحديد طبيعة وتوقيت نطاق اختبارات التدقيق .
- ضرورة إلمام المراجع بمخاطر التدقيق وإمكانية تفاديه ومعالجته .
- إدخال التحسينات بشكل مستمر على طرق التدقيق واستغلال المعالجة الآلية وتكنولوجيا المعلومات من اجل تحسين كفاءة وفاعلية التدقيق .
- إقامة دورات تكوينية مستمرة للمراجع وبالأخص على التدقيق الآلي لتمكين المراجع من مواكبة التطورات .

قائمة المراجع :

1 ـ الكتب :

*احمد حلمي جمعة ، التدقيق الداخلي والحكومي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2010 ـ 2011 .

* القباني ثناء علي ، السواح ناذر إبراهيم شعبان ، النقود البلاستيكية واثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في المصارف التجارية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2006 .

* القبطان محمد السيد ، قواعد المراجعة في أعمال البنوك شرح وافي لعمليات المصارف وأساليب مراجعتها ، دار النصر للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2006 .

* إبراهيم ، إيهاب نظمي ، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور ، مكتبة المجتمع العربي ، الطبعة الأولى ، 2009 .

* خالد أمين عبد الله ، التدقيق والرقابة في المصارف ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الأولى ، 1998 .

* خالد أمين عبد الله ، الاتجاهات الحديثة في التدقيق والرقابة ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، الأردن الطبعة الأولى ، 2002 .

* خالد أمين عبد الله ، التدقيق والرقابة في البنوك ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2012 .

* خالد راغب الخطيب ، مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان 2010 .

* خلف عبد الله الوردات دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2014 .

* حسين جميل البديري ، البنوك مدخل محاسبي وإداري ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى 2003 .

* زياد سليم رمضان ، محفوظ احمد جودة ، إدارة البنوك ، دار المسيرة صفاء للنشر والتوزيع للطباعة ، عمان ، الطبعة الثانية ، 1996 .

* صبح داوود يوسف ، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية ، دار الكتب العلمية للنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2007 .

* عبد الفتاح محمد الصحن ، احمد كدر ، الرقابة ومراجعة الحسابات ، مؤسسة شباب الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 .

* فيلح حسن خلف ، النقود والبنوك ، عالم الكتب الحديث ، اربد ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2006 .

* لطفي أمين السيد السرايا ، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة ، الدار الجامعية ، القاهرة ، الطبعة الأولى 2005 .

* محمد السيد السرايا ، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2007 . * محمد بوتين ، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 .

* محمد عبد الفتاح الصيرفي ، إدارة البنوك ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2016 .

* منير إبراهيم هندي ، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات ، المكتب العربي الحديث ، مصر ، 1996 . * وجدي حامد حجازي ، أصول المراجعة الداخلية ، د.م . دار التعليم الجامعي ، 2010 .

2 ـ الرسائل والمذكرات الجامعية :

* احمد مخلوف محمد ، المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك ،التجارة الأردنية ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2006 .

* المجتمع العربي للمحاسبين ، مفاهيم التدقيق المتقدمة ، عمان ، 2001 .

* إبراهيم رباح ، إبراهيم المدهون ، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة مذكرة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2011 .

* إيهاب ديب ، مصطفى رضوان ، اثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء المعايير التدقيق الدولية (البنوك الفلسطينية وقطاع غزة) ، مذكرة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2011 .

* بن احمد عبد الله ، اثر ألازمة المالية العالمية على النظام المصرفي الجزائري ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية تخصص إدارة واقتصاد المؤسسة ، جامعة مستغانم ، دفعة 2011 ـ 2012 .

* بودالي فاطمة وعدالة خيرة ، الرقابة والمراجعة الداخلية في المؤسسة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ، تخصص مالية ، كلية العلوم التجارية ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ، مستغانم ، دفعة 2010 ـ 2011 .

* صاولة فتحي ، دور وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية ، تخصص تدقيق محاسبي ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ، مستغانم ، دفعة 2014 ـ 2015 . * يوسف السعيد ، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري (سوق فلسطين للأوراق المالية) مذكرة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2007 .

3 ـ التقارير و المجالات العلمية :

* تقرير نشاط بنك بدر 2000 .

* صايجي نوال ، بغدود راضية ، الملتقى الدولي حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم بعنوان " دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية " ، جامعة البويرة ، الجزائر .

* فريد صالح ، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني لمهنة التدقيق في الجزائر ، سكيكدة ، 11 / 12 / 2010 .

* مرسوم رقم 82 ـ 106 المؤرخ في 13 مارس 1982 ، المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، الجريدة الرسمية ، العدد 11 ، 16 / 03 / 1982 .

* وثائق مقدمة من طرف البنك .

4 ـ مواقع الانترنت :

* ملتقى المحاسبين الأردنيين والعرب ، التدقيق الداخلي ومعايير التدقيق الداخلي في البنوك ، من :

http/www .oazs ـ net// 6838 ـ topic02 . 02 . 2013 H/1 +00H

5 ـ المصادر باللغة الأجنبية :

*A. sahi ،conseil économique et social bard info n=°33 mars ـ avril 2003 .

*Badr info n=°02، mars 2002.

* Barclay Simpson، an introduction to internal auditing in banking، usa، 2005 .

* Hamini Alet ، l'audit ،comptable et financier "BERTI" ،édition. Alger. 2002 .

* Manuel de k. p. m .g،" audit service manuel" francise، mai، 1995.

* RSM، astute consulting internal audit and risk management، 2008 .

الملخص :

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى معرفة فعالية التدقيق الداخلي في البنوك في إحدى الوكالة العاملة ببلدية سيدي لخضر ولاية مستغانم مع استعراض مفهوم التدقيق الداخلي في البنوك وبيان أهميته وأهدافه ومبادئه ، ومن تم التطرق إلى التدقيق الداخلي ومساهمته في تفعيل البنوك وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة .

وقد حصلت هذه الدراسة على مجموعة من التوصيات كان من أهمها : زيادة التنسيق بين المدقق الداخلي وإدارة المخاطر في البنوك والعمل على زيادة الاهتمام بتنمية قدرات المدققين الداخليين ليتمكنوا من القيام بأداء مهامهم على أكمل وجه .

الكلمات المفتاحية :

التدقيق ـ التدقيق الداخلي ـ التدقيق البنكي ـ الرقابة الداخلية ـ المخاطر

Résume :

Cette étude vise principalement a la connaissance de l'efficacité de l audit interne dans les banques dans l une de l agence commune travail des banques sidi lakhder dans wilaya Mostaganem avec une examen du concept de l audit interne dans les banques et son importance les objectifs et les

une série de recommandation a été le plus important une coordination accrue entre l auditeur interne et la gestion des risque dans les banques et d accroitre l interet pour le développement principes puis répondre a l audit interne et sa contribution a l activation des banques il a utilise la méthode d analyse descriptive dans la conduite de l étude

Cette étude a obtenu des capacités des auditeurs internes pour pouvoir exercer leurs fonctions au maximum

Mots clés :

Audit ـ Audit interne ـ Banque d'audit ـ Contrôle interne ـ les Risques